

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات في مقياس

المالية الدولية

الدكتور بن سهلة ثاني توفيق ، أستاذ محاضر " أ "

محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

السنة الجامعية

2023-2022

المقدمة:

لا تستطيع أي دولة تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ما لم تتوفر على نظام نقدي بإمكانه توفير السيولة اللازمة للاقتصاد ومراقبة وتحكم في مختلف المؤشرات التي تقلص الأداء الاقتصادي.

أما على المستوى الدولي من غير الممكن إيجاد تجارة دولية مزدهرة ولا علاقات تجارية متطورة بين الشعوب والدول لم تكن هناك نظام نقدي نملك، يتوفر على قواعد وآليات تتضمن استقرار نقدي دولي وتوفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم المعاملات الدولية.

كان الهدف من وضع نظام نقدي دولي إلا أن التجارة أظهرت لنا عد بينت أنه كان في بعض المراحل التي تمر بها مصدر الاضطرابات وعدم الاستقرار الاقتصادي الدولي وهذا راجع لعدم قدرته على استيعاب المتغيرات الدولية. وحتى نستطيع أن نقول أن لدينا نظام نقدي دولي لا بد أن يتوفر على مجموعة من العناصر:

- 1- أن يكون يتوفر على وسيلة دفع تحضن بقبول دولي.
 - 2- أن يتوفر على تنظيم مؤسسات تعمل على إشراف وتسهيل المبادلات.
 - 3- أن يتوفر على قيادة مركزية نظام من أجل التوصية لتحقيق الأهداف التي وضع من أجلها.
- فالنظام النقدي الدولي مر بعدة مراحل وتغيرات كثيرة والتي لم تكن بالصفة وإنما كانت ضرورية، فرضت عليه الأحداث السياسية والاقتصادية العالمية.

المبحث الأول: النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب:

المطلب الأول: انتشار قاعدة الذهب:

بدأت قاعدة الذهب في انتشار في الثلث الأول من القرن التاسع عشر في اتحاد بريطانيا لها، تقاعدت بقانون صدر في 1819، أصبح ساري المفعول في سنة 1821.

وفي سنة 1870 حققت بها بعض الدول الأخرى مثل ألمانيا، فرنسا، USA.

وفي سنة 1900 أصبحت في جميع الدول تقريبا تأخذ بقاعدة الذهب ما عدا (باستثناء) الصين والمكسيك اللتان فصلتا قاعدة الفضة.¹

في ظل هذا النظام (قاعدة الذهب) قامت كل دولة بتحديد عملتها بمقدار من الذهب، في مبادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من النصب الخالص بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو العكس رسمي ثابت مثلا: كانت أوقيت الذهب تساوي 20.67 ويترتب على ذلك قيام علاقة ثابتة بين قيم العملات التي تتركز على الذهب.

ان الفترة التي ساعدت فيها قاعدة الذهب امتيازها باستقرار نقديا دوليا وتعاون وازدهار في مجال التجارة الدولية، حيث كانت الحسابات التجارية بين مختلف الأقاليم، يتم تسويتها من خلال مبادلة الذهب.

الآلية التالية:

فعندما تستورد بريطانيا سلعا من فرنسا فهذا يعني تدفق الذهب من بريطانيا الى فرنسا ينتج عنه عجزا في بريطانيا وفائض في فرنسا وانخفاض احتياطي الذهب في بريطانيا.

سوف ينتج عنه انخفاض في عرض النقد فسيؤدي ذلك الى انخفاض أسعار السلع فيها وبالتالي يكون اقل من أسعار السلع في فرنسا او في الخارج مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع البريطانية فترفع صادراتها حتى يعود التوازن في المميزات التجارية.

وبالمقابل فان تدفق الذهب الى فرنسا فسوف يؤدي الى ارتفاع احتياطياتها من الذهب وبالتالي زيادة العرض النقدي ومنه ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية لتعدها.

¹ -موسى سعيد مطر، ياسر المومني، شكري نوري موسى، مرجع سابق، ص 23

فلقد عرف العالم بعض الاشكال لقاعة الذهب منها:

1- قاعدة المسكوكات الذهبية.

2- قاعدة الصرف بالذهب.²

1- قاعدة المسكوكات الذهبية:

بعدما عرف الناس استثمار الذهب تقاعدت للذهب، ما هو يتناول مسكوكاته من يد الى يد وأصبح للذهب وظيفة مزدوجة وهما:

- على الصعيد الدولي اعتبر الذهب وسيلة تسوية الالتزامات الدولية.

- اما على المستوى المحلي كانت العملات الذهبية هي وسيلة للدفع المقبول تداوله في الأسواق المحلية.

ولهذا أصبحت قاعدة المسكوكات الذهبية تقوم بدورها الداخلي والخارجي والمعاملات التجارية وذلك لتوفر بعض الشروط الضرورية ومنها:

- ان يضمن البنك المركزي شراء وبيع الذهب بكميات غير محدودة بسعر ثابت.

- حرية البنك والصهر بحيث يستطيع أي فرد عليه سبيكة من الذهب ان يخدمها بدار البنك من اجل تحويلها الا سبائك ذهبية.

- حرية تصدير الذهب واستيراده من الخارج بدون أي شروط او قيود.

- قابلية أنواع النقود الاخرى للصرف عند حد التعادل بمسكوكات ذهبية.

ويتوافر هذه الشروط يكون هناك تطابق بين القيمة الاسمية للعملة وقيمة ما تحتويه من الذهب الخالص.

وفي ظل هذه القاعدة التي ساعدت في وقت معين فكانت السهولة النقدية تتحدد، بمعدل انتاج الذهب وبالكمية التي تستخدم منه للأغراض الصناعية وهذه القاعدة عادت في بداية الحرب العالمية الأولى.

2- قاعدة الصرف بالذهب:

باندلاع الحرب العالمية الأولى توقف العمل بقاعدة الذهب بينما تنتهي الحرب بينما كان الذهب يستخدم من

²- صلاح الدين حسن سيسي ، مرجع سبق ذكره ص: 31

الفصل الأول النظام النقدي الدولي

طرف المسكوكات لتمويل أسلحتها الحربية تم إصدار نقود وقية وفرض لها سعر الزامي وسحب الذهب من السوق.

لهذا تطورت القاعدة الذهبية والتي تختلف عن الأول في تبادلها من يد الى يد الناس الى عندها.

وانما يمكن مبادلتها لدى بنك الإصدار حيث يوجد سعر محدد وثابت للذهب مقابل عملة محلية (الوطنية).

ولاشترط في ظل هذه القاعدة ان يحتفظ البنك المركزي باحتياطي يعادل نسبة معينة من الذهب وانما يشترط احتفاظه باحتياط من العملات الأجنبية القابلة للتصريف بالذهب.

كما انه لا يلتزم بصرف الذهب وانما هو مطالب بصرف العملة القابلة للتحويل الى ذهب.

ولتحقيقها بين الوظيفتين التي ذكرتها سابقا لابد من توفر شرطان اساسيان هما:

- تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية بعملة اجنبية تبادل الصرف للذهب.

- التزام السلطات النقدية بيع وشراء تحويلات العملة الأجنبية ببنك الصرف الثابت.

المطلب الثاني: تقييم نظام الذهب:

هناك آراء مختلفة في فعالية نظام الذهب فهناك اقتصاديون ينظرون الى هذه النظام بوجهة نظر معاصرة.

والبعض الآخر ينظر اليه من خلال الظروف التي طبق فيها. حيث يروا من خلال تطبيق لغة النظام تحققت عدة مزايا ومن أبرزهما ما يلي:³

فأما أصحاب التوجيه العصري يرون ان تطبيق نظام الذهب كانت له نتائج وضيعة وكريشة على الاقتصاديات الدولية. ومن بين العيوب التي جاء بها هذا النظام:

- انه لم يستطيع تنظيم الإصدار النقدي بديل بحيث تم وقفه على العمل تحت ضغط الازمات النقدية المالية.

- التضحية باعتبارات الاستقرار الداخلي في سبيل تحقيق التوازن الخارجي.

- استخدام الذهب كقاعدة نقدية بماله من قيمة استعمالية ومكانة زيادات ثقة الافراد في تنظيم النقدي.

³- مغاوري شلبي، مرجع سبق ذكره ص، 73

الفصل الأول النظام النقدي الدولي

- بفضل تطبيق قاعدة الذهب أصبحت التجارة الدولية توف انتعاشا واستقرار نظام الصرف لمختلف العملات.
- سهولة تحريك رؤوس الأموال.
- عرف العالم باستقرار يفوق المداومة لكنه خلال تطبيق قاعدة الذهب كنظام نقدي.

المطلب الثالث: انهيار نظام الذهب وأسباب فشله:

بعد الحرب العالمية الثانية فرضت على الدول ضرورة التوسع في الإصدار النقدي وهنا من اجل تمويل نفقاتها الباهظة على تحلس ما تقضيه قاعدة الذهب.

مما دفع اغلب الدول على الخروج عنها واتباع سياسة نقدية مستقلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي تأول حفظ لها.

كذلك بعد الحرب العالمية الثانية جرب بعد المحاولات من اجل احياء قاعدة الذهب لكن كلها أدت بالفشل.

خروج و م أ وهي أكبر قوة مساندة لقاعدة الذهب وذلك من اجل تشجيع صادراتها وهكذا تجمع معظم الرصيد او الاحتياطي الذهبي في يد الحكومة الامريكية، بعدما فرض على المواطنين تسليم ما يملكون من ذهب مقابل منحهم شهادات.

ولهذا فان نظام الذهب انهار ومن اهم الأسباب التي اوت الى انهيار قاعدة الذهب:

- 1- عدم التكافؤ بين انتاج الذهب ونمو التجارة الدولية، ففي الوقت الذي ينمو فيه انتاج الذهب سنويا بمعدل 2%، وتنمو التجارة الدولية بمعدل 11%.
- 2- نشوب (اندلاع) الحرب العالمية الثانية أدى الى تركيز الذهب يد الدول المتقاربة لفرص استخدامه لشراء الآلات والأسلحة العسكرية.
- 3- خلال مرحلة اعمار أوروبا تطلب التوسع النقدي والحاجة من احتياطات الذهب والدولار والجنيه وقد انعكس ذلك على الاحتياطات الدولية.

المبحث الثاني: النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز (bretton woods):

المطلب الأول: مؤتمر Bw. وأهم نتائجه :

عند انتهاء الحرب العالمية الثانية شهد الاقتصاد العالمي حفارات واضطرابات قوية في النظام النقدي الدولي، وكذلك انخفاض معدل الحركة التجارية الدولية. مما دفع بريطانيا وأمريكا في بداية 1943 (أي قبل نهاية الحرب العالمية الثانية) لتتقي في وضع نظام نقدي جديد يؤدي إلى خلق علاقات نقدية دولية للعلم وذلك لما بعد الحرب العالمية الثانية (أي ما خلفته الحرب العالمية الثانية).

مؤتمر بريتون وودز بأمريكا، وذلك سنة 1944، حضر هذا المؤتمر 44 دولة، ناقشت مجرم الآبار وتحقيق بعض الأهداف هامة منها:

- ضمان حرية التحويل بين العملات الدول المختلفة.
 - ضمان هذه الحرية للتحويل.
 - وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العابقة فيما بينها.
 - تحقيق التوازن لميزان المدفوعات لها.
 - ضمان توفير السيولة الدولية (موضوع الاحتياطات الدولية).
 - الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد.
- كما اقر هذا المؤتمر على تحقيق بعض الأهداف المهمة الأخرى وهي:
- انشاء صندوق النقد الدولي FMI.

- انشاء البنك الدولي للتعبير والانشاء وهو ما يدعى حاليا البنك العالمي. والهدف من هذا الأخير مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب وكذلك مساعدة الدول الأخرى على تنمية المركز الاقتصادي.⁴
- وقد تبين من خلال حفظ نكرة انشاء منظمة التجارة العالمية ولكن لم تنفذ خلال ذلك، انما بدأت باتفاقية GATT عام 1948.

المطلب الثاني: دور الصندوق الدولي في النظام النقدي:

⁴ - روجيه دوهيم، مدخل إلى الاقتصاد ترجمة سموي فوق العادة، منشورات عويدات، لبنان، 1967، ص 200

الفصل الأول _____ النظام النقدي الدولي

بعد الحرب العالمية الأولى عرف سعر الصرف تقلبات عنيفة وكان لها أثر سلبي على تصديرات الدول وهذا أدى الى زيادة المضاربة آنذاك.

لهذا كان هدف FMI هو تجنب هذه التقلبات لأسعار الصرف التي صنت من قبل.

من اجل تحقيق عدم تقلبات أسعار الصرف اعتنى ببعض المميزات لنظام الذهب فيما يحض تحديد أسعار ثابتة لجمع العملات تتداول الأعضاء بالثبث للدولار الذي كان بدوره مرتبط بالذهب (سو صرف ثابت 835 للأوقية).

- كانت البلدان الأعضاء ملتزمة بإبلاغ الصندوق بسوء صرف عملتها بالثبث للدولار.

- نصب اتفاقية الصندوق عدم السماح لأسعار عملة أي دولة بالتقلب صعودا نزولا بما يزيد من سو تعادل الميا الذي ينتمي بوصفة بكي لا يتجاوز هذه النسبة من طرف البنك المركزي يتل دولة وبذلك تستغل لشراء او بيع كمية من هذه العملة في السوق. وذلك من اجل جعل سعر الصرف ثابت.

1- تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف:

إقامة نظام المدفوعات المتعددة للأطراف بما في الآخر جعل عملات الدولة قابلة للتحويل لبعضها البعض. الغاء الرقابة والقيود على الصرف الذي يقف في وجه نمو التجارة العلمية (هذا الإلغاء كان تخص فقط مدفوعات العمليات التجارية وليس حركة رؤوس الأموال.⁵

2- تحرير التجارة العالمية:

هدف الصندوق هو الخروج بالتجارة بين الثنائية وجعلها تجارة متعددة الأطراف وذلك من اجل تحقيق نمو متوازن للتجارة العالمية.

3- تحقيق المرونة في نظام أسعار الصرف:

وضع نظام نقدي دولي من طرف الصندوق النقدي الدولي يتصف بالمرونة بحيث يحتفظ بأهم المزايا نظام الذهب

⁵- سعدوني محمد، تجربة الاتحاد الأوروبي في التكامل الاقتصادي، مذكره ليسانس، المركز الجامعي بشار، جوان 2004، ص22

وهي تثبت أسعار الصرف وتحقيق الاستقرار في المعاملات الدولية.⁶

من اجل ذلك نصبت الاتفاقية على حق الدول في تغيير سو التعادل ذاته من اجل هدف اطلاق أي احتلال في ميزان المدفوعات وذلك بالتشاور مع الصندوق.

إذا قررت أي دولة تجاوز بين 1% صعودا او هبوط في سو الصرف عملتها فعلها الرجوع الى الصندوق بذلك للقيام بدرات اقتصادية للتحديد إذا كان هذا التغير ضروري ام العكس.

في حالة عدم قبول قرارات الصندوق فان الدولة تكون مفرضه لفقدان حقها في الامتيازات التي يمنحها لها الصندوق وفصلها من الصندوق نهائيا.

4- مساعدة الدول أعضاء الصندوق على اصلاح الخلل:

قام الصندوق بتخصيص جزءا كبيرا من موارده المالية من اجل مساعدة الدول على اصلاح الاحتلال في فران المدفوعات دون اللجوء الى تخفيض سو الصرف او فر قيود على المدفوعات الدولية. هي أيأس قديم.

لهذا الفرض وفر الصندوق لأعضائه ائمانا خاصا بها يطلق عليه حقوق السحب.

بحيث تقدم الى الأول أعضاء العلاج ما قد يوجد لتبعها من صعوبات في ميزان المدفوعات. ومن شروط هذا السحب هو تقديم الدولة التي تحتاجه المميزات الكافية للصندوق كذلك تحقيق الأهداف نتماسي مع بنود اتفاقية الصندوق.

كما ان هذه الدولة لا تكون قد ارتكبت مخالفة من قبل.

اما بالنسبة الى مركز الذهب في النظام النقدي الدولي فقد اعترف الصندوق بوصول صندوقين من الذهب (السعر المزدوج للذهب).

السوق الرسمية: يستعمل فيها الذهب للأغراض النقدية ويقتصر ذلك على السلطات النقدية لدول أعضاء الصندوق.

السوق الحرة: يستعمل فيها الذهب لأغراض غير النقدية، وهو بالتالي لا يخضع لأحكام اتفاقية الصندوق. ويعد سوق لندن سعر السوق الذي يباع فيه الذهب والاغراض الغير النقدية.

⁶ - عبد السلام عرفة، المنظمات الدولية والاقليمية، دار الجماهيرية، ليبيا، 1993، ص 389-399

الفصل الأول _____ النظام النقدي الدولي

ان العلاقة بين سعر الذهب في السوقين هي التي تنظم سعر الذهب وبالتالي العملات.

في 1961 استند الاقبال على شراء الذهب في سوق لندن مما أدى الى رفع سعره عن المستوى الرسمي.

أدى ذلك الى تدخل بنك إنجلترا وطرح كميات ضخمة في السوق الحر وذلك من اجل تخفيض سعره ولم تفلح في ذلك.

في 1961 تم انشاء مجمع الذهب.

المطلب الثالث: الدولار ونظام النقد الذهبي:

شكل الدولار المحور الأساسي للنظام النقدي الدولي الذي جاء به مؤتمر b.w وانقطه الارتكاز في نظام استقرار أسعار الصرف ويعود السبب في ذلك بكون أمريكا، خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية بكامل قوتها الانتظامية لان الحرب لم تصل الى أمريكا. هنا على أوروبا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية فأصبح الدولار سيد العملات بلا منازع.

فالفتره بعد الحرب قامت الدول الأوروبية بجمع أرصدها من الدولار وذلك من اجل استرداد السلع الأمريكية التي تحتاجها. وكانت أمريكا تحتفظ ب: $\frac{3}{4}$ مخزن الذهب العالمي كما شهدت الفتره الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الخمسينات ندرة في الدولار بالنسبة للدول الأوروبية المتجاوبة. كما تطورت صادرات أمريكا بشكل كسر ولهذا حققت فائض في الميزان التجاري، ولم يكن باستطاعة الدول الأوروبية تصدير أي تسليم الى أمريكا لان قتها الإنتاجية كانت معطلة بشكل شبه كلي نتيجة الحرب العالمية الثانية.

امام هذا الوضع لم يبق لأمریکا سوى اقتراح خطة مارشال والتي عرفت برنامج الإنعاش الأوروبي وقد قدمت أمريكا للدول الأوروبية بموجب هذا البرنامج مبالغ ضخمة ما بين 48-52 يشترط النهوض بالصناعات التصديرية وتشجيع الصادرات الأوروبية باتجاه أمريكا وذلك ينخفض قيمة العملة الأوروبية.

هذه الخطوة ضرر كبير على الاقتصاد الأمريكي لأنها تقوي الصادرات الأوروبية امام الصادرات الأمريكية ولكن تعتبر ضرورية بالنسبة الى أمريكا وذلك من اجل الزحف المستوي في المنطقة. (في إطار الحرب الباردة بين العسكر)

ونتيجة لذلك قامت م اجل الدول الأوروبية بتخفيض قيمة عملتها وذلك من اجل تشجيع صادراتها والذي تحقق بعد الفتره وبالتالي ادى هذا الى تحسن ميزان المدفوعات لهذه الدول الأوروبية مع زيادة الاحتياطي

النقدي لها كما جلب لها رؤوس أموال أمريكية مقابل هذا بدأ ينمو العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية تدريجيا وبالتالي وضع حدا بعد ندرة الدولار.

وأصبح العالم يعرف تراجع الدولار تراكم لدى الدول الفائض مع الولايات المتحدة اسم اليه حافة الدول الأوروبية وذلك أدى الى زيادة بمعدلات التضخم العالمي إذا قامت البنوك المركزية لدول الفائض في توسيع في خلق النقود الوطنية (المحلية) - (الورقية - الكتابية) وذلك لما له من عملة الاحتياطي وتقوم بتوصيل هذا الاحتياطي لذا البنوك الأمريكية التي هي بدورها تقوم بخلف الدولار وهذا أدى الى خلق النقود في العالم مما رفع من معدلات التضخم بشكل كبير.

المطلب الرابع: بداية انهيار نظام b.w:

أدى توفر الدولار لدى حول الفائض مع أمريكا الى فقدان الثقة في احتياطياتها الدولار ومن هناك عدت الى تحويل هذا الفائض الى ذهب مما أدى الى هبوط مخزون رصيد الذهب الموجود في حوزة أمريكا.

ان هذا الإطار طرحت إشكالية تخص قدرتها على تحويل الدولار الى ذهب.

مما زاد في تأزم الأوضاع بأمريكا هو:

- انخفاض أسعار الفائدة في أمريكا مع بقائها مرتفعة في أوروبا. وهذا أدى بدور هروب الى رؤوس الأموال من أمريكا الى أوروبا. وهذا أدى بدوره هو الآخر من توسيع الازمة في أمريكا.

وامام هذه الأوضاع المتأزمة في أسواق الصرف والحالة التي وصل اليها الدولار الأمريكي واحتياطها الذهب تأمن أمريكا بالتدخل لإصلاح الأوضاع المالية في سوق وافر الرئيس الأمريكي سنة 1971 بعض الدورات وذلك من

اجل السياسة الاقتصادية الجديدة:

(1) وافق على تحويل الدولار الى ذهب أي (تراجع عن التزاماتها الدولية)

(2) خفض الإنفاق العمومي والمساعدات الخاصة بنسبة 10%

(3) فرض الضريبة على السلع التي تدخل الى أمريكا والهدف فيها زيادة المنافسة للسلع الأمريكية.

(4) الغاء مجموعة من الرسوم المفروضة على الصناعات الأمريكية.

ويعتبر أخطر قرار اتخذته الإدارة الأمريكية آنذاك هو اتفاق تحويل الدولار الى ذهب المتواجد عند البنوك، وذلك دون التشاور مع FMI او مع دول الأعضاء.

الفصل الأول النظام النقدي الدولي

وهذا يعني هو انهيار قاعدة الدولار الذي قام عليها النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية مما أدى *بتعصب الى نظام بريتون ووردز BW كان صالحا في ظل ظروف معينة وهي الفترة التي عقب الحرب العالمية الثانية فقط والسبب الرئيسي في قتل دعائم هذا النظام هذا التضخم السريع والذي بدوره أثر في حركات التبادل التجاري الدولي.⁷

1-الدول التي تقوم عملتها

وبعد هذه الواردات الجريئة من طرف USA شهدت أسواق الصرف اضطرابات كبيرة في العلاقات السياسية، الاقتصادية والتي بين مختلف الدول، اما عرفت هذه الفترة العديدة من الاجتماعات للدول الكبرى، ويتم اتفاق س USA وFAW 1972 على تخفيض قيمة وذلك يرفع قيمة الذهب مع زيادة قسيمة بعض العملات الاوروبية.

التزام الدول الاوروبية على عدم ممارسة التي ضغط لتحويل الدولار الى ذهب *

أ-انهيار نظام BW:

أقيمت اتفاقية في 1971 وUSA (€10) آنذاك نظمت بعض الدورات الهامة أهمها:

- موافقة usa على خفض قيمة الدولار بنية معينة.
- كما وافقت usa على الغاء الضريبة المفروضة على السلم المستورد.
- اتفاق مؤقت للسماح بتقلبات أسعار الصرف بنسبة 2.25% صعودا وهبوطا بالنسبة للأسعار التعادل الجديدة التي تم التوصل اليها بموجب الاتفاقية الجديدة وذلك من اجل إبطال تقويم العملات (سياسة تثبيت أسعار الصرف) الخاصة €10.

ان هذه الاتفاقية لم يعالج اللازمة النقدية الدولية بحيث تضمن اتسم بضعف المضمون، وقد استمر الدولار غير قابل للتحويل الى نصب بعد تخفيضه، وظلت البنوك المركزية للدول غير قادرة على مبادلة الدولار بالذهب على اساي السوق الجديد، كما لوحظ ارتفاع في سوق الذهب النصب في الأسواق الحرة كما ان الهدوء الذي ساد في أسواق الصرف لم يدم طويلا حتى بدأت حركات المضاربة في الزيادة.

7- عبد السلام عرفة، مرجع سابق ص7

الفصل الأول النظام النقدي الدولي

كما أعلنت usa على تفيض ثاني في قيمة الدولار بنسبة 10% وكان هذا الاجراء طبيعي بحيث نصت عليه الاتفاقيات الأخيرة.

وبهذا الانخفاض فقد الدولار مكانته تماما كنقطة في النظام النقدي.

كما ان تخلى الدولار الأوروبية واليابان (عدم الدعم للدولار) عن التزاماتها بالتدخل لدعم الدولار وترك عملتها لتقويم بمثابة اعلان عن وفاة نظام bw وأسعار الصرف الثابتة.

ب-أسباب فشل النظام bw:

لقد فشل نظام B.W بسبب ما احتوائه تضمنه تناقضات ومن أهمها :

- لم يسمح في ظل هذا النظام للدول بإجراءات تصحيحية لعجز ميزانيتها كما كان الحال في نظام الذهب
- كما تجد هذا النظام وجد أمام شكل رئيسي هو ارتكازه على عملة واصدة وهي الدولار: هذا يعني أن استقرار النظام كل متوقف على استقرار الدولار لحدوث إي صعبة فيه تنعكس على النظام كله
- كما ان النظام النقدي الجديد لم يأخذ بعين الاعتبار تزايد أهمية العملات الأخرى (البنك البياني والعملات الاوروبية)
- كما ان النظام النقدي الجديد لم يأخذ بعين الاعتبار تزايد أهمية العملات الأخرى (البنك البياني والعملات الاوروبية)
- كما ان التحقيق في توازن ميزان المدفوعات الأمريكي يعني تثبيت حجم البنوك الدولية. أما ان تحقق عجز في ميزان مدفوعات فهذا يؤدي إلى توفير سيولة دولية كافية ويكن يؤدي أما إهدار الثقة في العملة الوسيطة وتحويلها إلى ذهب

ان نظام B.W كان صالحا في ظروف معينة خلال الفترة التي عقت الحرب العالمية الثانية. والسبب الرئيسي الذي حفز دعائهم هذا النظام مرجع إلى تضخيم الحجم الذي أدى مع حركات التبادل التجاري الدول

هام:

جاءت اتفاقية جامايكا للتأكيد على ضرورة الإصلاح النقدي ولعل أهم إصلاح قامت به هو إلغاء او تعديل المساحة الرابعة من اتفاق الصندوق النقد الدولي التي كانت تلزم بتجديد اسعار الصرف الخاصة بعملات وفقا لنظام استقرار الصرف او اسعار التعادل وذلك بمادة أخرى تنص على حرية اسعار الصرف بنظام تقويم العملات

الفصل الأول النظام النقدي الدولي

وقد اعتبر هذا التعديل مجدد تحصيل حاصل لان اغلب الدول قامت بذلك بدون اللجوء الى صندوق النقد الدولي⁸.fwi

واما الواردات الأخرى التي جاءت بها الإصلاحات الخاصة بالنظام النقدي الدولي فهي:

- الغاء سوء الصرف المرتبط بالذهب (السعر الثابت) وترك الحرية الكاملة للبنوك في تعامل النصب وتحديد اسعاره.

-انهاء دور الذهب لوحدة ومرجعية لتقديم صفوف السحب الخاصة وكذلك تأسيس لتقويم العملات الوطنية للدول الاعضاء.

-الغاء أي بند الاتفاقية تنص على التقابل بالذهب الا انه لم يفقد اهميته حيث نجده استعمل من طرف الدول تضامن للقروض في 1972 جنوب افريقيا من بعض البنوك الدولية ضمان احتياطاتها الذهبية.

-كما جاء في التعديل تطوير حقوق السحب الخاصة. ومازال الذهب يحتفظ. بمكانة كأصل احتياطي لدى بريطانيا النقدية في العالم على الرغم من انتهاء دورة النقدي في إطار النظام النقدي الدولي.

⁸- مجدي محمد شهاب، مرجع سبق ذكره ،ص، 11

خاتمة الفصل:

ان المتتبع للنظام النقدي الدولي منذ اول ما طرحت فكرة انشاء نظام نقدي دولي يعمل على توفير السيولة الدولية ويشرف على مبادلات تجارية بين قطاع العالم، بلا يحفظ ان هناك تغيرات وتحولات وظهور العديد من العناصر الجديدة فيه وذلك لمواكبة مختلف المسجلات الدولية السياسية والاقتصادية.

فبعدما كان يعمل وفق قاعدة الذهب والتي مكنت من تحقيق الاستقرار الدولي الاقتصادي بعدما كان التفاعل بين الدول في المجال التجاري يتم وفق نظام المقايضة أصبح التفاعل يتم وفق قاعدة الذهب (بنك الذهب) مما اعطى نظام الثقة في النظام النقدي الدولي.

وبعد سقوط نظام الذهب لم يعد يستطيع مواجهة المتغيرات العالمية الجديدة (توسع الاصدارات) وتحول العالم الى نظام آخر يتركز على عملة واحدة وهي الدولار وجلب هذا النظام لم يكن ذلك النظام المثالي الذي كانت تطع به دول العالم فسقطت تحت ازمات حالية. فجاء نظام تعويم العملات وترك العملات لقوى السوق (العرض والطلب).

ان صفقة لا نستكمل المتلاحقة من قاعدة الى اخرى لا يعني ان كل نظام كان يمثل قطعة تامة مع من سبقه من انظمة وانما كان لديه حلقة وصل به باي شكل من الاشكال.

فنظام الدولار أخذ استقرار اسعار الصرف من نظام الذهب وكذلك تقويم العملات جاء بحلول من اجل حل مشكلة النظام النقدي الدولي.

حتى الان الوضعية التي وصل اليها النظام النقدي الدولي لا تتغير تلك الوضعية المكتملة وانما ما زالت تشكل وقد تكون تعديلات وتغيرات خفيفة وهذا مرتبط بالوضع الاقتصادي.

مقدمة الفصل

معلوم أن لكل دولة علاقات مع العالم الخارجي ووراء هذه العلاقات يوجد أشخاص وشركات يقومون بمعاملات تتمثل في التصدير والاستيراد مع الأجانب بمقابل وتكون استحقاقات لابد من ان تسوى وتصبح حقوق وواجبات تحت مسمى ميزن المدفوعات ونظرا للأهمية القصوى التي يحظى لها ميزان المدفوعات كونه انعكاسا حقيقيا لطبيعة وضع الدولة في معاملاتها مع باقي الدول فإن أي اختلال يصيب هذا الميزان يستدعي اتخاذ كل الإجراءات اللازمة والفعالة لتصحيح هذا الخلل. وعادة ما يصيب الاختلال أجزاء رئيسية في الميزان كرصيد العمليات الجارية أو حساب رأس المال وبنودها، فالميزان التجاري هو امرأة الدولة لمعرفة درجة التقدم وتحديد مركزها المالي بالنسبة للعالم.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة دائنة أو مدينة أن تعرف حقوقها والتزاماتها أو من هنا كان عليها أن تعد سجلاً وافياً تدون فيه ما لها من حقوق، وما عليها من التزامات. هذا السجل عرف باسم ميزان المدفوعات. لذا كان من الضروري التعرض إلى ميزان المدفوعات

المطلب الأول: تعريف وأهمية ميزان المدفوعات:

ويتم التطرق إلى التعريف ميزان المدفوعات، وإلى أهمية ميزان المدفوعات :أولاً: تعريف ميزان المدفوعات لميزان المدفوعات العديد من التعاريف أبرزها :

● هو ذلك السجل الذي يتضمن كل المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة و المحلي لبلد ما وسائر بلدان العالم¹.

● كما عرفه صندوق النقد الدولي FMI ميزان المدفوعات هو مجموعة من الحسابات التي تتم في فترة زمنية محددة بتسجيل نظامي كما يلي:

*قيمة المنتجات الحقيقية بما فيها الخدمات الصادرة عن عناصر الإنتاج الرئيسية والتي يجري تبادلها بين الاقتصاد المحلي لبلد ما وسائر بلدان العالم². التغيرات المتولدة من الصفقات الاقتصادية التي تطرأ على موجودات البلد .
*التحويل من جانب واحد، المقدمة أو الملقاة من وسائل دول العالم والتي تمثل بالمقابل كموارد حقيقية أو ديون مالية .

● يعرف أيضاً الميزان المدفوعات هو ذلك السجل المحاسبي أو الإحصائي موثق رسمياً يعتمد قيدا مزدوجا لخلاصة المقبوضات والمدفوعات تترتب عنهما حقوق دائنة والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية معينة².

1- محمد عيسى عبد الله ، موسى ابراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1988 ص.85
2- موسى سعيد مطر، ياسر المومني، شكري نوري موسى، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003 ص15

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات ميزان المدفوعات

يعطي صورة عن نشاط الدولة الاقتصادي من حيث:

- ميزان المدفوعات يعكس قوة الاقتصاد الوطني لأنه يعكس حجم كل من الصادرات والمنتجات وغير ذلك .
- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية وكذا هيكل التجارة الخارجية من خلال حجم المعادلات ونوع سلع التبادل
- يعتبر مرجع المعلومات وتتخذ على أمامه القرارات النقدية والمالية
- يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي .
- ميزان المدفوعات لا يكشف الصورة الآنية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما بل أنه يتحدد هذا المركز في حاجة فترة معينة عادة ما تكون سنة
- إن المعاملات التي تسجل في ميزان المدفوعات هي الوليد الطبيعي لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية أو دولية
- أما هيكل هذه المعاملات هي تعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته المنافسة ودرجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الإنتاج بما فيه العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات، درجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف والمستوى العلمي والتكنولوجي.... إلخ
- ودائما ما يطلبه FMI من أعضائه تقديم موقف موازين بدفوعاتها سنويا لكون الميزان من أهم المؤثرات للحكم على المركز الخارجي للعضو.

الفرع الثاني: عناصر ميزان المدفوعات تكمن أهميته ميزان المدفوعات في العناصر المكونة له وتكمن في الحساب الجاري وحساب التحويلات من جانبه واحد وحساب رأس المال وميزان الذهب والنقد الاجنبي وفقرة السهو.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات:

أولا: الحساب الجاري

يمثل أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية، ويتكون من ثلاث أجزاء¹:

1- الميزان التجاري: يسمى الحساب التجاري (السلعي) حساب التجارة المنظورة (ميزان التجاري) والمقصود هنا بالتجارة المنظورة هي المتعلقة بالسلع المادية الملموسة أي كل من الصادرات من السلع وتقع بنودها تحت مسمى الميزان التجاري السلعي³.

أما عن: رصيد الميزان التجاري: فيمثل الفرق بين الصادرات والواردات، ويشكل هذا الميزان فائض إذا كان رصيد الميزان التجاري موجبة أما إذا كان سالبا فهو يشكل عجزا في ميزان التجاري وتجدر الإشارة هنا إلى : (FOB franco à bord) التي تمثل أسعار الصادرات والواردات من السلع مضاف إليها مصاريف التحميل . (CAF : fret assurance cout) فتمثل التكاليف المتكبدة في نقل الصادرات والواردات من السلع من دولة إلى أخرى .

2- ميزان الخدمات: يمثل ميزان الخدمات التجارة غير المنظورة حيث يشمل كل من الصادرات والواردات غير المنظورة من الخدمات، وأهم ما تشمل عليه هذه المعاملات ما يلي :

أ- خدمات النقل: تتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري البحري، الجوي) التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين وتشمل أيضا على خدمات الشحن كاستخدام الدول الأجنبية لبواخر ومركبات الدولة في نقل البضائع وتذاكر السفر ورسوم الموانئ، وأجور صيانة السفن والطائرات وتمويلها بالوقود
ب- خدمات التأمين: استخدام الأجهزة ومؤسسات التأمين في الدولة للتأمين على البضائع والحوادث والحياة... إلخ

ج- خدمات السياحة: تشمل الصادرات والواردات التي تنشأ عن التبادل السياحي كأجور السفر والنفقات الفندقية وأي سلعة أو خدمة تباع للسياح.

1- درقال يمينية، دراسة تقلبات اسعار الصرف في المدى القصير، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2010: 34. - ص2011

ميزان المدفوعات		
مدین	دائن	اولا: الحساب الجاري
		1- الميزان التجاري • تصدير سلع • استيراد سلع 2- ميزان الخدمات
		تصدير: 1- خدمات تأمين 2- خدمات صيرفة 3- خدمات سفر وسياحة 4- مستسلات دخول شراعات الملاحة والنقل البري والجوي والبحري 5- مستسلات عوائد خدمات رأس المال المستثمر في الخارج مثل : • استلام فوائد القروض • استلام ارباح على الاستثمار في الخارج 6- خدمات اخرى
		استيراد: 1- خدمات تأمين 2- خدمات صيرفة 3- خدمات سفر وسياحة 4- مدفوعات دخول شراعات الملاحة والنقل البري والجوي والبحري الاجنبية .

		5-مدفوعات مستحقات خدمات رأس المال الاجنبي المستثمر في البلد مثل: • دفع فوائد قروض خارجية • دفع ارباح على الاستثمار الاجنبي 6-خدمات اخرى
--	--	--

1-الدخول من الاستثمارات الخارجية: تشمل العائد من الأصول المستمرة في الخارج سواء استثمارات مباشرة (كالفوائد والأرباح من فروع شركات تابعة في الخارج) أو أرباح أسهم أو فوائد قروض وسندات. وتوجد خدمات أخرى تتمثل في هذا البند الدخول المكتبة من العمل في الخارج (لغير المهاجرين) مدفوعات الاتصالات (بريد، تلفون، تلغراف) عمولات تجارية .

ثانيا: حساب التحويلات من جانب واحد

تشمل الهبات والمساعدات والتعويضات التي تمنحها دولة إلى دولة أخرى، وتسمى من جانب واحد باعتبار أنها تتطلب انتقال رأسمال اتجاه واحد دون مقابل وكمثال عن التحويلات من جانب واحد، ما فرضه الحلفاء على ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى من دفع تعويضات نظير ما ترتب عن الحرب من أضرار ومن أمثلة ذلك أيضا: المعونات التي كانت تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أوروبا في ضوء مشروع ما ينال

ثالثا: حساب رأسمال

ويشمل حركة رؤوس الأموال وهي على نوعين هما

1-رؤوس الأموال طويلة الأجل: هي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض الطويلة الأجل والاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم سندات) أو بيعها من وإلى الخارج.

2-رؤوس الأموال قصيرة الأجل: هي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل العملات الأجنبية والودائع المصرفية والأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وتشمل هذه الاستثمارات عادة سيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول ولا شك أن هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو بالعكس بمعنى قد تضيق أو تنقص من تلك أو الديون للبلد بوحداثه الاقتصادية المختلفة على العالم الخارجي وتجدر الإشارة والملاحظة هنا إلى أنه عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية وميزان التحويلات من طرف واحد، وحركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة بميزان المدفوعات الأساسي (balance basic)

المطلب الثالث : فوائد ميزان المدفوعات:

هناك جملة من الفوائد أبرزها الآتي

1-انه حساب مختصر يضم جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي انحاء العالم بشكل اجمالي وموجز

2-يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم اخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول الى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي

3-تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الاخرى بواسطة تصديرها للسلع، او إذا آنت تعمل على حساب تخفيض اصولها الاجنبية، والعمل على ترام مطلوبات اجنبية او فيما إذا آنت قادرة على تسلم منح من الخارج⁴.

4-ومن دراسة آسف ميزان المدفوعات يتضح لنا، ان آنت الدولة دائنة او مدين.⁵

5-يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم آثار تخفيض قيمة العملة. مدى آثارها على زيادة او عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض العملة وذلك بالنظر الى الجزء الخاص من الحساب الجاري في آسف المدفوعات⁶.

المطلب الرابع: هيكل ميزان المدفوعات

يتألف ميزان المدفوعات من اربعة اقسام رئيسية هي :

اولا: الحساب الجاري

ثانيا: التحويلات احادية الجانب.

ثالثا: حساب رأس المال

⁴- صندوق النقد الدولي / مرجع ميزان المدفوعات -واشنطن

⁵-أ.د هجير عدنان زاي أمين / الاقتصاد الدولي الطبعة الاولى 2008 دار الفكر دمشق1996

⁶-سوريا أ.د عبد الكريم جابر العيسوي / التمويل الدولي (مدخل حديث) مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع / النجف 2008

الفصل الثاني ميزان المدفوعات

رابعاً: صافي الاحتياطات من الذهب النقدي والاحتياطات من النقد الاجنبي والاصول السائلة الاخرى.

الحساب الجاري:

وينقسم الى قسمين:

1- الميزان التجاري: وتسجل فيه عمليات التجارة المنظورة، اي الصادرات والاستيرادات من السلع

2- ميزان التجارة غير المنظورة اي الصادرات والاستيرادات من الخدمات

وعليه، نلاحظ ان الميزان التجاري يضم نوعاً معيناً من المعاملات التجارية، وهو مبادلات السلع، اما الجزء الثاني اي ميزان الخدمات فيمثل المعاملات غير المنظورة، اي الخدمات التي يقدمها المقيمون الى غير المقيمين، والخدمات التي يقدمها غير المقيمين الى المقيمين.

وسبق ان أشرنا الى ان القاعدة العامة في تسجيل المعاملات تقضي بأن قيمة آل عملية تصدير سلعة او خدمة تسجل في الجانب الدائن (تؤدي الى دخول نقد أجنبي)، فيما تسجل قيمة آل عملية استيراد سلعة او خدمة في الجانب المدين (تؤدي الى خروج نقد أجنبي).

ويمكن ملاحظة ذلك في الشكل التوضيحي الذي سنحاول من خلاله بناء هيكل ميزان المدفوعات تبعاً:

رأس المال قصير الأجل: هو الحساب المالي الذي يجمع كافة الحركات المالية حول الأصول، والالتزامات الخاصة بالمواطنين، وغير المواطنين، وتقيّد فيه الحسابات التي لا تزيد مدتها الزمنية عن سنة مالية، مثل: القروض البنكية قصيرة الأجل، واتفاقيات الدفع الدولية.

ميزان المدفوعات		
اولاً: الحساب الجاري		
مدين	دائن	
		1- الميزان التجاري
		• تصدير سلع
		• استيراد سلع
		2- ميزان الخدمات

		تصدير: 1-خدمات تأمين 2 -خدمات صيرفة 3 -خدمات سفر وسياحة 4- مستسلمات دخول شهادات الملاحة والنقل البري والجوي والبحري 5- مستسلمات عوائد خدمات رأس المال المستثمر في الخارج مثل : • استلام فوائد القروض • استلام ارباح على الاستثمار في الخارج - 6 خدمات اخرى
		استيراد: 1-خدمات تأمين 2-خدمات صيرفة 3-خدمات سفر وسياحة 4-مدفوعات دخول شهادات الملاحة والنقل البري والجوي والبحري الاجنبية . 5-مدفوعات مستحقات خدمات رأس المال الاجنبي المستثمر في البلد مثل: • دفع فوائد قروض خارجية • دفع ارباح على الاستثمار الاجنبي 6-خدمات اخرى

ثانيا: التحويلات أحادية الجانب :

هو الحساب الذي يشمل العمليات المدينة، والدائنة، ولكن لطرف واحد، أي يستخدم للدولة فقط، ومن ثم يتم إنشاء حسابات أحادية أخرى خاصة بباقي الدول التي يتم التعامل معها

ويقصد بها التحويلات التي تقام من طرف واحد ولا يترتب على قيامها التزام مقابل. مثل قيام دولة (مقيم في دولة) بتقديم معونات و/أو منح معونات و/أو منح و/أو مكافآت و/أو هدايا الى دولة اخرى الى (غير مقيم). والفرق بين هذه المعاملات والمعاملات الاخرى في الميزان انها تتم من طرف واحد وليس طرفين. فعملية التصدير مثلا تمثل صفقة ثنائية، لأن تصدير السلع يترتب عليه القيام بالدفع المقابل. اما التحويلات الحادية الجانب فلا يترتب على الطرف الثاني فيها اي التزام مقابل، ومن امثلتها تحويلات العاملين. ويخضع تسجيل هذه العمليات في الميزان من حيث الدائنة والمديونية الى القاعدة نفسها، اي ان آل عملية تؤدي الى حصول البلد على ايرادات (نقد أجنبي) تسجل في الجانب الدائن. وآل عملية تؤدي الى خروج نقد أجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين. وأما هو موضح في تكملة بناء هيكل الميزان.

ثالثا: حساب رأس المال ويشمل حركة رؤوس الأموال وهي على نوعين هما:¹

رؤوس الأموال طويلة الأجل: هي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض الطويلة الأجل والاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم سندات) أو بيعها من وإلى الخارج .

رؤوس الأموال قصيرة الأجل: هي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل العملات الأجنبية والودائع المصرفية والأوراق

ميزان المدفوعات		
اولا: الحساب الجاري	دائن	مدين
ثانيا: حساب التحويلات أحادية الجانب		
ثالثا: حساب رأس المال		

المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وتشمل هذه الاستثمارات عادة سيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول ولا شك أن هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو بالعكس بمعنى قد تضيق أو تنقص من تلك أو الديون للبلد بوحده الاقتصادية المختلفة على العالم الخارجي وتجدر

¹-عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلوي للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2002، ص 118

		أ - حساب رأس المال طويل الأجل
		1- القروض طويلة الأجل
		• المستلمة من الخارج (من غير المقيمين)
		• المدفوعة الى الخارج (الى غير المقيمين)
		2- الاستثمار المباشر
		• الاجنبي الوافد الى البلد
		• الوطني المتجه الى الخارج
		3- اقساط الدين المستحقة
		• المستلمة من الخارج
		• المدفوعة الى الخارج
		ب- حساب رأس المال قصير الاجل (الموجودات المصرفية السائلة) •
		صافي شراء وبيع الاسهم والسندات قصيرة الأجل + ، -
		• حركة الودائع الجارية
		- ارصدة البنوك الوطنية من الودائع الاجنبية
		- زيادة
		- نقصان
		ارصدة البنوك الاجنبية من الودائع الوطنية
		-زيادة
		-نقصان

الإشارة والملاحظة هنا إلى أنه عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية وميزان التحويلات من طرف واحد، وحركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة بميزان المدفوعات الأساسي (balance basic)

رابعا: ميزان الذهب والنقد الأجنبي:

هو الميزان الذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة، لكنه يعكس حركة

الذهب والنقد الأجنبي بين القطر والعالم الخارجي¹.

¹-زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 68

يمثل العجز والفائض في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية حصيلة الرصيد الصافي للمعاملات الجارية (الحساب الجاري) والتحويلات احادية الجانب والمعاملات الرأسمالية (حساب رأس المال). فعندما يكون الجانب المدين في هذه ابر من الجانب الدائن فأن هذا يعني ان هناك عجزاً في ميزان المدفوعات، والعكس يصح في حالة الفائض .وهنا يأتي دور هذا الحساب (الاحتياطيات الرسمية) وحساب حركة رأس المال قصير الاجل لتسوية هذا العجز او الفائض، حيث تنعكس فيهما صافي التغيرات في الاحتياطيات الدولية السائلة لغرض اجراء التسوية الحسابية لصافي العجز او الفائض، وبعد اجراء هذه التسوية يصبح الميزان متوازناً من الناحية الحسابية، اما التوازن الحقيقي فهذا يتحقق في ظروف خاصة ستحدث عنها حين معالجة طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

وتتألف الاحتياطيات الدولية السائلة من:

- 1- صافي الذهب النقدي والاحتياطيات النقدية من العملات الاجنبية والاصول السائلة المحتفظ بها لدى السلطات النقدية الرسمية البنك المركزي
- 2- ودائع البنوك الاجنبية والذهب النقدي الاجنبي لدى البنك المركزي .
- 3- موارد صندوق النقد الدولي وحصة البلد من حقوق السحب الخاصة.

خامساً: فقرة السهو والخطأ

قد يحدث ألا تكون القيمة التي نحصل عليها لجموع البنوك في الجانب الدائن معادلة تماماً للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنوك في الجانب المدين، وفي هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل

من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات، وبالمطابق فإن مكان قيد قيمة هذا البند هو الجانب الأقل في الميزان سواء كان الدائن أو المدين وذلك حتى يتعادل الجانبان كما هو محتم.

يتمثل خطأ السهو فيما يلي:

- 1-على الرغم من توازن حسابات ميزان المدفوعات من حيث المبدأ، تنشأ الاختلالات من الناحية العملية نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل اعداد البيانات. ويطلق على هذا الاختلال، وهو احدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات، صافي السهو والخطأ .

2- ينبغي عرضه بصورة مستقلة في البيانات المنشورة، ولا ينبغي إدراجه في البنود الأخرى بدون تمييز ويشترك صافي السهو والخطأ قيمة باقية على أساس قيمة صافي الاقتراض / صافي الاقتراض.

3- يمكن أن يشتق من الحساب المالي ناقصاً قيمة نفس البند المشتق من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي. لذا، تشير قيمة صافي السهو والخطأ الموجبة إلى أحد الاتجاهات العامة التالية أو جميعها: (أ) الانخفاض الشديد في قيمة القيود الدائنة في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي .

(ب) و/أو الارتفاع الشديد في قيمة القيود المدينة في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي .

(ج) و/أو الارتفاع الشديد في قيمة صافي زيادة الأصول في الحساب المالي .

(د) و/أو الانخفاض الشديد في قيمة صافي الخصوم في الحساب المالي .

((وتنعكس هذه الاتجاهات عندما تكون قيمة صافي السهو والخطأ سالبة))

4- وينبغي لمعدي البيانات تحليل قيم صافي السهو والخطأ. فقد تساعد معرفة حجمها واتجاهاتها في الوقوف على المشكلات المتعلقة بالبيانات مثل نطاق التغطية أو عدم الدقة في إبلاغ البيانات.

5- يمكن استخلاص معلومات مفيدة عن مشكلات البيانات من أنماط صافي السهو والخطأ. فعلى سبيل المثال، يشير اتساق العلامة إلى وجود تحيز في عنصر أو الأثر وبالتالي فإن استمرار ظهور صافي السهو والخطأ بقيمة موجبة يشير إلى تقدير القيود الدائنة بأقل من قيمتها أو اغفالها، أو إلى المبالغة في تقدير القيود المدينة.

6- وفي المقابل، قد يشير تقلب النمط إلى وجود مشكلات تتعلق بالتوقيت. ولكن رغم إمكان الاسترشاد بصافي السهو والخطأ في الوقوف على بعض المشكلات، فإنه يعتبر مقياس غير مكتمل لأن وجود السهو والخطأ في اتجاهين متعاكسين يجعل أحدهما يوازن الآخر. ولا ينبغي تفسير مصطلح صافي السهو والخطأ باعتباره أخطاء يرتكبها معدو البيانات، فالأمر الأثر شيوعاً هو أن ظهور هذه الاختلافات يرجع إلى عوامل أخرى مثل عدم احتمال مصادر البيانات وضعف مستوى الإبلاغ .

7- يؤدي ارتفاع قيمة صافي السهو والخطأ أو تقلبها إلى عرقلة تفسير النتائج ورغم عدم إمكان وضع مبادئ توجيهية لتحديد القيمة المقبولة لصافي السهو والخطأ، يمكن لمعدي البيانات تقدير هذه القيمة (حيثما أمكن) بالنسبة إلى بنود أخرى مثل إجمالي الناتج المحلي وبيانات المركز وإجمالي النفقات.

8-وقد تنشأ ايضاً اختلافات احصائية في بيان وضع الاستثمار الدولي. فالقيم الختامية تساوي بطبيعتها القيم الافتتاحية مضافاً اليها صافي المعاملات وصافي التغيرات الاخرى خلال الفترة. ومع ذلك، إذا قيست هذه العناصر على نحو منفصل، فقد تظهر بعض الاختلافات بسبب عدم دقة البيانات.

9-بعد تسجيل قيود الميزان بطريقة القيد المزدوج ينبغي ان يتساوى اجمالي الجانب المدين مع اجمالي الجانب الدائن حكماً. فاذا لم تتحقق هذه التسوية لسبب ما - السهو او الخطأ - تضاف فقرة اخيرة على الميزان بهذه التسمية لمعادلة الجانبين.

10-اظهر صافي السهو والخطأ لبيانات ميزان مدفوعات عام 2012 للدول المختارة ادناه تباينات مختلفة لهذه الفقرة اذ تشير الاشارة الموجبة الى الانخفاض في القيود الدائنة للحساب الجاري والحساب الرأسمالي و/او الارتفاع في قيمة القيود المدينة لهذين الحسابين، و/ أو ارتفاع قيمة صافي زيادة الموجودات في الحساب المالي و/ أو انخفاض قيمة صافي زيادة المطلوبات في هذا الحساب. يشير اتساق العلامة الى تقدير القيود الدائنة بأقل من قيمتها او المبالغة في تقدير القيود المدينة وذلك لعدم احتمال مصادر البيانات وضعف مستوى الابلاغ في حين يشير تقلبها الى وجود مشكلات تتعلق بالتوقيت.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

هناك عدة عوامل قد تؤثر على ميزان المدفوعات العوامل الداخلية والعوامل الخارجية لعل أبرزها: 1 التضخم، معدل نمو الناتج المحلي، الاختلاف في أسعار الفائدة وسعر الصرف

اولاً: العوامل الداخلية

- التضخم: يسبب التضخم ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية فتقل الصادرات وتزيد الواردات كون أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمواطنين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية
- معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات والعكس في حالة انخفاض الدخل حيث يتراجع الطلب على الواردات.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

● الاختلاف في أسعار الفائدة: كل تغير يمس أسعار الفائدة يعكس أثره على حركة رؤوس الأموال لينتج ارتفاع سعر الفائدة المحلية إذا تدفقت رؤوس الأموال إلى الداخل وعلى العكس من ذلك لأن المراكز المالية العالمية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين

● سعر الصرف: ينتج عن زيادة القيمة الخارجية للعملة خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات غير مجدية للمقيمين.

المبحث الثاني: اختلال ميزان المدفوعات وطرق تسويته

لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات لابد من القول إن عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات تعتمد على مكونات الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة وكذلك العكس، وعند التطرق إلى اختلال ميزان المدفوعات لابد من معرفة أسباب وأنواع هذا الاختلال وطرق تسويته .

المطلب الأول: اختلال ميزان المدفوعات

سنقف على معنى الاختلال في ميزان المدفوعات مروراً بأنواع الاختلال لنحاول معرفة طرق تسويته

مفهوم وأنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

أولاً: مفهوم الاختلال

يقصد باختلال التوازن في ميزان المدفوعات حالتي الفائض والعجز ويعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تتكون على الدول الأخرى، ويحصل هذا في حالة الفائض في ميزان

المدفوعات أما العجز لما يكون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن فيه 1، وتوازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين مع الدائن، إن حالة التوازن في الاقتصاد تتحقق عندما يكون العرض الكلي = الطلب الكلي .

وهي الحالة التي يكون فيها:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي} .$$

وتعني الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

إذ أن الصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية .

وحالة التوازن أعلاه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغيير، أي أنها لا تتجه نحو الانخفاض أو الارتفاع، وهذا ما يعني تحقق التوازن الداخلي وكذا أسعار الصرف سوف لا تتجه إلى التغير ارتفاعاً أو انخفاضاً نتيجة هذا التوازن وهذا ما يعني تحقق التوازن الخارجي وبالتالي يتحقق التوازن الداخلي والخارجي لهذا البلد الاقتصاد.

وأبرز طرق لقياس العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات للولايات وهي 1:

- الرصيد القاعدي: يشمل رصيد الحساب الجاري ورصيد حساب رأس المال الطويل الأجل.
- رصيد السيولة الصافية: يتضمن نقاط الرصيد الرئيسي مضاف إليها رصيد رأسمال الخاص القصير الأجل، وتخصيص حقوق السحب الخاصة والخطأ والسهو.
- رصيد التسويات الرسمية: الذي هو مجموع رصيد السيولة الصافية زائد رصيد رأس المال السائل الخاص القصير الأجل وتعطي كل طريقة من هذه الطرق نتيجة مختلفة.

ثانياً: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

لابد من التفرقة بين أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات حتى تتضح طبيعة كل نوع منها، ومن ثم محاولة التعرف على أفضل الأساليب اللازمة لعلاجها، ويمكن التمييز بين هذه الأنواع حسب الأسباب التي أوجدتها وذلك على النحو التالي:¹

1-الاختلال الموسمي: يكون هذا الاختلال في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيه اعلى الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يكون لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام فقد يختفي هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز . وهذا النوع من الاختلال لا يستلزم سياسة ما لمواجهة فيمكن أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة

2-الإختلال الدوري: يرتبط بحالة الدورة الاقتصادية وهذا يعني أنه اختلال مؤقت، وهو الاختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة أساساً والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، والتي يحدث لها بشكل

¹بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2003، ص64

دوري ومستمر، وحالة الحركة والازدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي وزيادة إنتاج

الدولة، ومن ثم زيادة صادراتها. أي حيازتها على ميزان مدفوعات ملائم تتفوق فيه الصادرات على الواردات، في حين أن حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف فيها قدراتها على التصدير تماشياً وانخفاض الإنتاج بسبب حالة الكساد، وهذا ما يؤدي إلى عجز ميزانيتها التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

3- الإختلال العارض: يحدث خلال ظروف وأوضاع معينة، ويحدث العجز في ميزان المدفوعات نتيجة ظروف مناخية خصوصاً في الدول الزراعية وقد يصاب التصدير الرئيسي بكارثة زراعية كما حدث في روسيا لما احترقت المحاصيل و مصر عام 1960 - 1961 أدى إلى التسبب في نقص العملات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى اختلال سلبي في الميزان التجاري، وقد يكون اختلال إيجابي في حالة الحرب حيث يزيد الطلب على المواد الأولية فهذا يؤدي إلى زيادة الصادرات للدول المنتجة لها، وقد يؤدي إلى اختلال إيجابي في ميزان المدفوعات وهذا النوع من الاختلال مؤقت و ينتهي بنهاية السبب الذي خلقه فمضيه الزوال و التلاشي عاجلاً أم أجلاً

4- الاختلال الهيكلي (الدائم): ينتج عن تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة ويرجع إلى العوامل التالية:1

- توجيه الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر مثل: التحول من الفحم إلى البترول.
- تغير عرض عناصر الإنتاج فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو أو عرض الموارد الطبيعية بسبب الاستكشاف والتنقية .

تغير فنون الإنتاج كإحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبياً على عنصر آخر نادر نسبياً مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج ومن زيادة إمكانيات التصدير.

التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج بسبب الاستثمارات الخارجية مما يؤدي إلى تغير العائد الاتي من الاستثمارات.

تحسن مستوى المعيشة الداخلية دون زيادة قواتها الإنتاجية بنفس هذا النوع من الاختلال لا يصلح لعلاج تغير سعر الصرف ولا يتغير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار، وإنما لابد من تطوير المنحنى الإنتاجي حتى تنقص

تكاليف الإنتاج في الداخل والسعي الى فروع إنتاج جديدة وتحديد شامل للطاقت الإنتاجية تدعيما للقدر التنافسية وبالتالي علاجه يتطلب معرفة الأسباب الحقيقية التي أوجدته.

5-الاختلال النقدي: التضخم من اهم مصادر اختلال ميزان المدفوعات فمن المعروف أن زيادة الدخل النقدي في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات كذلك زيادة مستوى الأسعار داخليا يحفز على التحول إلى الواردات البديلة لانخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية والطلب الأجنبي بسبب زيادة الأسعار ينخفض على صادراتها أو قد يتجه إلى المنافسة وكله يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات، هذا العجز لا حل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو إتباع سياسة انكماشية¹.

ثالثا: أسباب هيكلية

هي المرتبطة بالمؤثرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات إضافة إلى هيكل الناتج المحلي ويكون هذا بشكل خاص في البلدان النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على منتج المنتجين أساسيين، وأحيانا تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق الخارجية.

1-أسباب دورية: تتضمن الأسباب الدورية التي تمر بها المتقدمة ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار وتسمى بالدورات التجارية مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل دوريا وهي لا تحدث في نفس الوقت وإنما تتفاوت في أوقات بدايتها ومن حيث حدتها

2-الظروف الطارئة: زيادة على ما سبق قد تحصل أسباب جانبية تؤدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية بركان الزلزال أو في حالة تدهور البيئة السياسية كالأضرار مثلا: فهذه الأسباب ستؤثر على صادرات البلد المعني، وما ينجر عليه من انخفاض في حصيله هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا ما قد يرافق ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج البلد مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

فيها العديد من النظريات للقيام بتصحيح هذا الاختلال وفيها طريقة آليات السوق التي تتأثر بتغيرات عمليات السوق و أيضا آلية تدخل الدولة هي:²

¹- فيلح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 121

²- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، مرجع سابق

I. طريقة آليات السوق

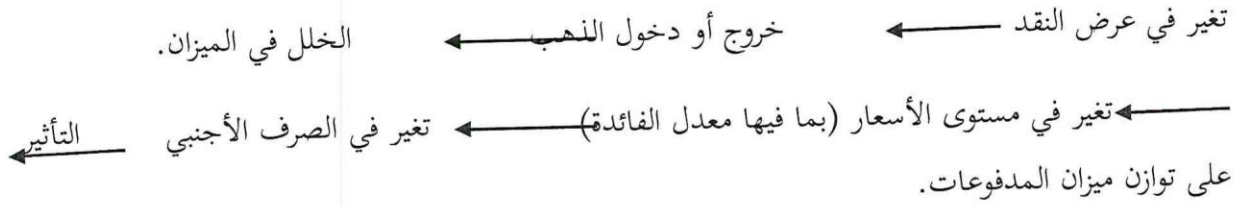
أولاً: النظرية الكلاسيكية

تراعي هذه النظرية أساساً تحليل توازن ميزان المدفوعات وعليه يكون هذا الإسهام الفكري غير مكتمل، وتعتمد كذلك على نظريات النفقات النسبية في التجارة الخارجية ونظرية كمية النقود وتقوم كذلك على مبدئ افتراضات ظاهرة تكمن في حالة المنافسة التامة والتشغيل الكامل للموارد، والحرية الاقتصادية دون تدخل السلطات في

الاعمال الاقتصادية والملكية الخاصة لهذه الاعمال حرية التجارة، وترى بأن حالة الاختلال في ميزان المدفوعات حالة وقتية تختفي بفعل آليات السوق.

الدولة التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها يزداد طلبها على النقد الأجنبي متبوع بخروج الذهب منه لتسديد الفارق بين صادراته و وارداته، ليناسب نقص النقد الأجنبي اللازم لديه لتسديد قيم هذه الزيادة في الواردات على الصادرات ونقص الاحتياطات الذهبية نتيجة خروج الذهب، وهو ما ينقص كمية النقود المتداولة في الاقتصادي الأمر الذي ينجم عنه انخفاض الأسعار في الداخل بالشكل الذي يجعلها أرخص بالمقارنة مع السلع المستوردة، وهذا ينقص استيراد هذه السلع لارتفاع أسعارها، مقارنة بالأسعار المحلية ويحفز على زيادة تصديرها ويستمر هذا إلى أن يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ويحصل العكس في حالة وجود فائض لدى الدولة حيث تزيد أرصدها من الذهب والنقد الاجنبي، ويؤدي إليه من ارتفاع في أسعار السلع المحلية وكذلك إلى تقليل تصديرها، ويجعل قدراتها التنافسية أقل في السوق المحلية مع السلع المستوردة بسبب ارتفاع أسعارها نتيجة زيادة كمية النقود في التداول¹ ، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الواردات ويستمر لحين حصول التوازن علاوة على ما ذكر فإن التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة طبقاً للنظرية الكلاسيكية، ففي حالة فائض في ميزان المدفوعات بمقدور البنك المركزي للدولة خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة لارتفاع السيولة المحلية مما يؤدي إلى تدفق الأموال إلى الخارج (outflows capital)

وبالتالي التخلص من الفائض الموجود وإعادة التوازن للميزان ثانية أما في العجز فبالإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل (capitalinflows)، فتزيد السيولة في السوق المالية ومن ثم إعادة التوازن للميزان، وتكون كالتالي: 2:



ثانيا: التصحيح عن طريق سعر الصرف

تتبع في حالة التخلي عن نظام قاعدة الذهب الدولية، وسيطرة نظام العملات الورقية خلال الفترة بين الحربين، وأهم شروط لتطبيق هذه الطريقة هي حرية أسعار الصرف أي أن البلد

الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعات سيحتاج إلى العملات الأجنبية، ومنه سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية بأسواق الصرف الأجنبية، بينما الزيادة في عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها، ومنه ستغير أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك البلد منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية، فيزداد الطلب على منتجات البلد وتزداد صادراته مقابل وارداته، نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية، وتبقى هذه العملية حتى الرجوع إلى وضع التوازن، أما في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فيحصل العكس.

ثالثا: التصحيح عن طريق الدخول (النظرية الكثرية)

من شروطها، ثبات أسعار الصرف، جمود الأسعار (ثباتها) والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق. ويعتمد كيرت في تفسيره للتوازن على فكرتين أساسيتين هما¹:

الميل الحدي للاسترداد، ومضاعف التجارة الخارجية، أما الميل الحدي للاسترداد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات ومقدار التغير في الدخل زيادة أو نقصان فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي .

أما مضاعف التجارة الخارجية فهو نسبة التغير في الدخل القومي أي التغير الأصلي في الإنفاق الذي ينجر عن تحقيق فائض أو أدى إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعات البلد مع البلدان الأخرى .

طبقا لهذه النظرية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كاستعمال الضرائب مثلا ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام من

¹- فيلح حسن خلف، مرجع سابق

خلال فرض ضرائب على الدخل وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيراد وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف وعندها سيعود التوازن إلى الميزان وينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعكسة.

ويمكن كذلك للسلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات غير أن الكيفية لا يعدو عليها مقارنة بالسياسة المالية ومن أهم أدوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره إلى دفع سعر الفائدة مما سيؤثر على الإنفاق الكلي نظرا لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة وهو ما يشجع عن تدفق رؤوس الأموال للداخل وعندها توقف ميزان المدفوعات بالمنهج

النقدي تمتد النظرية للمنهج النقدي 1752 Hume David عن فكرة آلية تدفق السعر العيني أو ما يعرف بآلية تدفق الذهب ومع بداية القرن العشرين قام عديد من الاقتصاديين بتطوير أفكار هليوم Hume مثل 1914 Polak واستمر هذا التطوير بإسهامات اقتصاديو مدرسة شيكاغو في الثلاثينات والمدرسة النقدية خلال النصف الأخير من القرن العشرين وحتى ألان .

إن الاختلالات النقدية لا يمكن أن تسبب اختلالات في ميزان المدفوعات بشكل دائم ومستمر إذا لم تتصف هذه الاختلالات بالديمومة والاستمرارية وعند وجود عجز في ميزان المدفوعات لابد سياسة توسعية بشكل مستمر ويرتكز على هذا المنهج على العلاقة ما بين سوق النقود والقطاع الخارجي.¹¹

وعليه فأن أي تغير في النقد المعروض والائتمان المحلي سوف يؤثر على مستوى الاحتياطات الأجنبية والتي تمثل وضع ميزان المدفوعات بوضع هدف لميزان المدفوعات والمتمثل في الاحتياطات الأجنبية فإنه يمكن تحديد مقدار التوسع أو الانكماش في الائتمان المحلي وعرض النقد.

II. تصحيح الاختلاف في ميزان المدفوعات عن طريق تدخل السلطات العامة .

هناك خطوات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وخارجه فالإجراءات المتخذة داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:

١ بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في ميزان المدفوعات؛

1- أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2000، ص 85

⌘ بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي؛

⌘ استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة لكبح الواردات مثل نظام الحصص والرسوم الجمركية المضافة لتحفيز الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

إما الإجراءات الخارجية فهي:

⌘ اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو أسواق المال الدولية.

⌘ بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.

⌘ بيع السندات والأسهم التي تمتلكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطن تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

خاتمة الفصل:

استهدف هذا الفصل مفهوم وأهمية مكونات ميزان المدفوعات كونه يعتبر أداة من أدوات التحليل الاقتصادي ولأنه يحدد المركز المالي لأي دولة ثم توقفنا عند العوامل الاقتصادية المؤثرة على ميزان المدفوعات ثم سياسة تخفيض العملة باعتبارها وسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات وعلى الأخص الدولة ذات المديونية الخارجية الثقيلة لكن تثبت هذه الدراسة إن هذه السياسة لها تأثير إيجابي في معالجة موازين مدفوعات الدول الرأسمالية إلا أنه من الصعب القول أن لها آثار إيجابية على البلدان النامية تم تطرقنا إلى المناهج المقدمة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

مقدمة الفصل

مع التشابك الموجود في العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين البلدان ولكل دولة عملة وطنية أدى هذا إلى ولادة ما يسمى سعر الصرف الأجنبي ويعتبر سعر الصرف العنصر الفعال في الاقتصاد الدولي وهذه الأهمية مصدرها تفاقم مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلدان غير متقدمة. التي تتميز بانحصر إمكانيات موارد التمويل الذاتي والتمويل الخارجي .

إن آلية سعر الصرف لها أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات أما فيما يخص المكان الذي يتم عن طريقه بيع وشراء العملات المختلفة فهو سوق الصرف الذي يعمل على تحويل القوة الشرائية لعملات مختلفة الدول، حيث يلتقي فيه المشتري وبائع الصرف الأجنبي وهو عبارة عن مجموعة من البنوك التي تقوم فيه بنشاط استبدال العملات، كما يعمل به سمسرة الصرف دور الوسيط بين البائعين والمشتريين . إن قيمة سعر الصرف في عالمنا المعاصر تبرز في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ولقد تباينت الآراء والنظريات في تفسيره وتحديد مؤثراته على المدى القصير والطويل أي أن مخارطه كبيرة صعبة تجنبها ومن هنا كانت أهمية دراسة سعر الصرف وتأثيراته . ويأتي هذا الفصل الثاني من الجانب النظري للدراسة من خلال ما سنراه في المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

المبحث الثاني: أسواق أسعار الصرف

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

بيروز التجارة الدولية ومختلف عمليات التبادل التجاري استيراد وتصدير، أثمر بروز ما يسمى نسبة التبادل بين العملات وكل عملة مقومة بغيرها من العملات من أجل تقييم السلع والخدمات

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

هو السعر الذي تتم من خلاله عملية تبادل عملة بعملة أي أداة التسوية الخاصة بالمعاملات الدولية ف شراء أي سلعة لا يتم بالعملة المحلية وإنما تحديد قيمتها بالنسبة للعملات الأجنبية.

لقد عرف سعر الصرف عدة مفاهيم نذكر منها:

I. تعريف أسعار الصرف وصيغه .

أولاً: مفهوم الصرف: هناك عدة تعاريف لأسعار الصرف ومنها:

تعريف 01: إن العلاقة بين الدولة والعالم الخارجي تطرح لنا مشكلة ذات طبيعة نقدية، أي كل وسيط يرغب في¹ شراء منتجات من دولة أخرى فإنه يجب أن يقتني عملة هذه الدولة، ولتغيير عملة لا بد من وجود نسبة لمبادلة

2

العملة بعملة، ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف، إذن يملك:

تعريف 02: «: سعر تبادل العملات بين بعضها البعض»³

تعريف 03: «: عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس .» ويمكن القول إنه هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس.

أي أنه: "ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات العالم"، وتكتب تسعيرة العملات الصعبة بطريقتين:

¹- موسى سعيد مطر، مرجع سابق، ص 43.

²- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 113.

³- عبد السلام عوض الله ، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة، مصر، 1987، ص 112.

تعبّر $Pus/1S$ عن القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما Pdz/Tcn فتعبّر عن القوة الشرائية للدولار في الجزائر وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما زاد سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية.

1- سعر الصرف الفعلي⁴: هو متوسط عدة أسعار صرف ثنائية أي متوسط سعر عملة ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، ويدل على مدى تطور عملة ما بالنسبة لسلة العملات، فعملات الدول التي لا تمثل أهمية كبيرة في التجارة الدولية تعطي وزنا منخفضا بينما تعطي عملات الدول الهامة في التجارة الدولية وزنا أكبر وغالبا ما تستعمل سلة من العملات الأجنبية يتراوح عددها من 20 إلى 25 عملة أجنبية، وإذا فإن سعر الصرف الفعال يتحدد بعاملين هما عدد العملات الأجنبية المختارة في سلة العملات والأوزان النسبية التي تعطي لكل عملة أجنبية.

2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو سعر اسمي فهو متوسط لعدة أسعار صرف وهو القيمة الحقيقية للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أي أساس تعادل القوى الشرائية النسبية للعمليتين في الدولتين، ومنه هذا السعر يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد تجاه شركائه التجاريين

الفرع الثاني: أنواع أسعار الصرف

هناك نوعين من أسعار الصرف إذا أخذنا تاريخ استلام المشتري للصرف الأجنبي هما:

أ- سعر الصرف العاجل (الحاضر) $Rate.spot$: هو مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية شرط أن تكون عملية دفع وتسليم العمليتين فورية أو خلال مدة زمنية لا تتجاوز يومين من تاريخ الإتفاق. وميزة هذا النوع من سعر الصرف التغير المستمر وفقا لعرض العملات والطلب عليها.

ب- سعر الصرف الاجل $Rate forward$: هو السعر المحدد لبيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويحدد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العمليتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة مثلا: يستطيع أحد الاقتصاديين أن يدخل في اتفاق اليوم مع البنك لشراء 2000 يورو تسلم بعد ستة أشهر من اليوم بسعر يورو = 15.1 دولار أمريكي ولم تتم عملية دفع العملة وقت التوقيع، وبعد مرور ستة

⁴- عيسى محمد غزالي، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية، المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 23، نوفمبر 2003، ص 15

أشهر يحصل هذا المتعامل على 2000 يورو مقابل 2150 دولار بغض النظر عن ماهية سعر اليورو في ذلك الوقت .

وعادة ما يكون السعر الآجل للعملة الأجنبية مقيم بعلاوة أو خصم في السعر الحاضر فإذا الآجل أكبر من الحاضر يكون السعر الآجل علاوة عن السعر الحاضر، أما إذا كان السعر الآجل أصغر من السعر الحاضر فإن السعر الآجل يكون بخصم عن السعر الحاضر وتحسب العلاوة أو الخصم وفقا لمايلي⁵ .

$$\text{السعر الآجل} - \text{السعر العاجل} \times 100$$

$$\text{العلاوة أو الخصم} = \frac{\text{السعر العاجل} - \text{السعر الآجل}}{\text{السعر العاجل}} \times 100$$

السعر العاجل

سعر الصرف الآجل = سعر الصرف الحاضر + ثمن التأجيل

ثمن التأجيل عندما يكون موجب يسمى المربحة report وعندما يكون سالب يسمى الوضعية. 2Deport

المطلب الثاني: محددات ووظائف سعر الصرف:

يتبع سعر الصرف محددات معينة توضح الوضعية الحالية التي عليها سعر الصرف والوظائف التي يمكن أن يقوم

I. محددات سعر الصرف

دوما ما تتعرض العملة إلى تغيرات متواصلة تتسبب بتغير المعاملات الاقتصادية للدولة بسبب عوامل معينة نذكر منها .

1- التغيرات في قيمة الصادرات والاسترداد: إذا زادت الصادرات مقابل الواردات فسوف ترتفع قيمة العملة نتيجة لتزايد الطلب الأجنبي عليها مما يحفز على الاستيراد وهذا ما يعيد التوازن لسعر الصرف.

2- تغير معدلات التضخم: يتسبب التضخم الداخلي بتراجع قيمة العملة في سوق الصرف وفي حالة الركود ترتفع قيمة العملة، لو افترضنا ارتفاع قيمة عملة بلد ما بنسبة 15% مع استقرار المستوى العام للأسعار في البلدان

⁵- سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 43

الأخرى، فالتضخم الداخلي في هذا البلد سيجعل طلب المستهلكين على السلع الخارجية يزداد وأيضا الطلب على العملات الأجنبية وكنتيجة للأسعار المرتفعة من سلع هذا البلد وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف نتيجة تزايد الطلب على هذه العملة وهذا يدل أن للتضخم أثر في تغير سعر الصرف العملات المختلفة.

3-التغير في معدلات الفائدة: إن ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية في البلد تجذب رأس المال الأجنبي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.⁶

أما في حالة العكس عند ارتفاع معدلات الفائدة لدى البلدان الأجنبية سيجعل المستثمرين المحليين يرغبون في استبدال عملتهم بعملات تلك الدول لتحصيل أرباح في سوق الخارجية، أي أن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيؤدي للزيادة على طلب العملات الاجنبية مما يؤثر على سعر الصرف .

4-التدخلات الحكومية: يحدث هذا عندما يريد البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة لما لا يتلاءم مع سياسته المالية والاقتصادية.

5-العوامل السياسية والعسكرية: تكون في أحيان كثيرة متعلقة بأخبار والنشرات المالية أو تصريح لمسؤول معين فتؤثر على المتعاملين في أسواق العملات الذين غالبا ما يتخذون قرار المالية بناء على هذه الأخبار.

II. وظائف أسعار الصرف:

أبرز هذه الوظائف التي يقوم السعر الصرفي في التعاملات الاقتصادية هي :

أولا: وظيفة قياسية: سعر الصرف من أكثر الوسائل ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف ما ينتجونه مع أسعارها في السوق الدولية وبالتالي يعتبر سعر الصرف الرابط بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية .

ثانيا: وظيفة تطويرية: يؤثر سعر الصرف على الجانب السلعي للتجارة الخارجية للدول حيث يلعب دورا هاما في تطوير صادرات دولة ما بالنسبة لدول أخرى وكذلك قد يتسبب في الاستغناء عن قطاعات صناعية كبيرة بسبب الاستيراد الأقل سعرا من الأسعار المحلية فمثلا ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار يحفز الأوروبيين على شراء السلع الأمريكية الأرخص سعرا مقارنة بأوروبا مما يزيد الصادرات الأمريكية .

⁶ - سمية موري، مرجع سابق، ص 49

ثالثا: وظيفة توزيعية: تتمثل في توزيع الدخل القومي العالمي بين مختلف بلدان العالم، ولأن سعر الصرف مقيد بالتجارة الخارجية فله وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي. فكل ما يصاحب عملية تغيير قيمة القيمة الخارجية لعملة ما سواء بالزيادة أو النقصان ستؤثر على حجم احتياطات البنوك المركزية في البلدان الأخرى.

مثال: زيادة اليورو مقابل الدولار سيجعل أمريكا تدفع دولارات زائدة على كل ما تستورده من أوروبا ويقابل نسبة هذا الارتفاع في اليورو مقابل الدولار مما يؤثر على احتياطات أمريكا من اليورو في مقابل رفع احتياطات أوروبا من اليورو.

المطلب الثالث: أنظمة أسعار الصرف

سنرى كيف كانت تحدد أسعار الصرف عن طريق أبرز الأنظمة المؤثرة على سعر الصرف ودورها في تحديد سعر الصرف كون مسألة اختيار نظام الصرف تعتبر معقدة وتخضع لظروف اقتصادية

اولا: أنظمة الصرف قبل نظام برين وودز

نعني الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات وقد تنوعت أنظمة الصرف عبر التاريخ بسبب تعدد الأنظمة النقدية الدولية.

ويمكننا اختزال أنظمة الصرف قبل إيار نظام برين وودز كالاتي:

1-أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب: ظهر هذا النظام في أواخر القرن 19 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ويتم بمقتضاه ربط قيمة العملة المحلية لكل دولة منضمة فيه بوزن معني من الذهب والعملات الوطنية للدول المختلفة المشتركة في هذا النظام ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت لعملتها مقومة بالذهب أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض، وتمثل قاعدة الذهب الشكل الاول والأساسي لنظام سعر الصرف الثابت ويتطلب شروط أساسية هي:⁷

-وضع قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب .

-قابلية تصريف العملة بالذهب أو العكس دون شروط .

-حرية تصدير استيراد الذهب وهو غير محقق دوما .

⁷-عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999، ص135

وأن يكون سعر شراء وبيع الذهب نفسه في كل الدول. مثلاً: إذا ارتفع ثمن الدولار عن سعر التبادل فإن المستوردين الجزائريين يقومون بشراء الذهب من السلطات النقدية الجزائرية ويصدرونه إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على دولارات بسعر التعادل إلا أن تصدير الذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو استيراده

منها يتطلب نفقات نقل وتأمين تجعل من سعر الصرف يختلف عن سعر التعادل بحدود صغيرة. ففي هاته الحالة يكون سعر الصرف ثابتاً خارج المدى بين نقطتي دخول وخروج الذهب ومتغيراً داخل المدى.

1- أسعار الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية: بعد الحرب العالمية الأولى بدأ يزداد استخدام العملات الورقية بعد إيار قاعدة الذهب وانحصر الذهب لغرض الاستيرادات العسكرية.

ومن مميزات قاعدة العملات الورقية⁸:

- لا يمكن تحويل الورقة النقدية إلى ذهب أو العكس .

- تخضع تجارة الذهب إلى قيود حكومية .

- تحدد الورقة النقدية بسعر رسمي.

- تخضع قيمة هذه الأوراق إلى تقلبات واسعة .

- تعد الورقة النقدية وسيلة للمدفوعات وهي ذات قوة إبراء قانونية⁹.

تحدد أسعار الصرف على أساس تفاعل العرض والطلب يعني خضوع الطلب الأجنبي وعرضه لأحكام القواعد العامة المتعلقة بالطلب والعرض، ولأن أسعار الصرف متغيرات رئيسية في اقتصاد الدولة واستقرارها أمر حتمي يلزم على الدولة التدخل في سوق الصرف لتخفيف حدة التقلبات في سعر العملة الوطنية.

2- أسعار الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف:

يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي وتحويل العملات يكون بشروط وظاهر في 1929 لما بدأت ألمانيا ودول أوروبا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية في تطبيقه ويقصد بالرقابة على الصرف "مجموع الإجراءات والقرارات والقوانين التي تصدرها الدول بغرض توجيه معاملات أفرادها مع العالم الخارجي طبقاً لما تراه مناسباً لظروف اقتصادها القومي وبما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية"

⁸ - سمية موري، مرجع سابق.

⁹ - عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق.

الفصل الثالث _____ سعر الصرف

وأهمية نظام الرقابة على الصرف يكمل في تدخل السلطات النقدية للتأثير على ظروف عرض والطلب على الصرف الاجنبي، حيث لا يمكن للمقيمين فيها بحرية شراء وبيع النقد الأجنبي بدون قيد وهو الطلب من السلطات النقدية الترخيص له بذلك ثم يشتري منها ما قد يصرح له به في مقابل العملة الوطنية وما يحصل عليه من الخارج يجب بيعها للسلطات الرسمية مقابل العملة الوطنية، وبالتالي تتجمع إيرادات الدولة في مجمع رئيسي حيث تقوم بتوزيع هذه الإيرادات على شتى وجوه الطلب الممكنة وتتلخص أهم القواعد التي يقوم عليها هذا النظام:

- لا يمكن تحويل العملة الوطنية إلا في ظل القواعد المنظمة لها .

- إخضاع حركية تصدير واستيراد الصرف الاجنبي لقواعد معينة .

- في ظل هذا النظام فإنه يوجد أكثر من سعر صرف .

ويعتبر نظام الرقابة على الصرف وسيلة تستخدم لتحقيق العديد من الأغراض كوقف خروج رؤوس الأموال من الدولة والحد من الواردات غير الضرورية هذا بالإضافة إلى عزل الاقتصاد القومي عن الخارج حتى يمكن تحقيق سياسة العمالة الكاملة في الداخل في الداخل دون الخشية من الاختلال في التوازن الخارجي للدولة.

3- نظام استقرار أسعار الصرف: بظهور صندوق النقد الدولي جاء نظام برتن وودز بنظام نقدي دولي جديد أطلق عليه نظام استقرار الصرف. ويتمثل فحواه كون هذا النظام جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملات حيث تحدد كل دولة سعر الصرف عملتها بالدولار الأمريكي أو الذهب حيث يعادل واحد دولار ما قيمته 88867.0 غرام من الذهب، مع تقييد كل دولة في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل بإتباع الوسائل الكفيلة بتحقيق سعر التعادل بشرط مساهمة مع أحكام الصندوق، وقد سمح الصندوق إمكانية زيادة أو نقص سعر صرف الذي حددته الدولة لعملتها بحدود 1 % عن سعر التعادل.

ولا يعني نظام استقرار سعر الصرف جمود سعر التعادل وعدم قابليته للتغيير فقد أقر اتفاق برتن وودز مبدأ تغيير سعر التعادل لعملات الدول الأعضاء في الصندوق وفقا لقواعد محددة ففي أوت 1968 قامت فرنسا بتخفيض قيمة عملتها بمعدل 1.11 % كما قامت ألمانيا برفع قيمة عملتها بنسبة 9 % واشترط صندوق النقد الدولي موافقته للحصول على تخفيض في قيمة العملة للدول الراغبة في التخفيض بنسبة تتجاوز 10 % من سعر التعادل الأصلي .

وقد شهد هذا النظام في السنوات الأولى من السبعينات تحولا جذريا عندما تخلت البنوك المركزية سواء في خطوات فردية أو في خطوات مشتركة عن مساندة أسعار التعادل لعملات الوطنية وتركت أسعار صرف عملات تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب عليها في السوق ولعل قرار الرئيس الأمريكي نيكسون بتاريخ 15 أوت 1971

بوقف تحويل الدولار إلى ذهب وتخفيض قيمته بنسبة 8% كان كفيل بإحداث فوضى كبيرة في النظام النقدي الدولي، حيث تم توسيع هامش التغيرات المباحة في قيمة العملات إلى 25.2% ارتفاعا وانخفاضا عن أسعار التعادل الجديدة بالدولار من خلال اتفاقية سميتوثبان سنة 1971، ثم أتبعها اتفاقه بال سنة 1972 والتي أقرت تنظيم نقدي جديد باسم الثعبان الأوروبي وعلى وجه التحديد الثعبان داخل النفق. وفي ظل عدم استقرار الأوضاع النقدية الدولية وإقدام الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض ثاب للدولار الأمريكي سنة 1973 بنسبة 10% وعدم امكانية بعض الدول الالتزام بالهامش المحدد أعلنت الدول تعويم عملاتها.

ثانيا: أنظمة الصرف بعد بريتن وودز

لما اراد نظام بريتن وودز تنوعت أنظمة الصرف وتلخص فيما يلي:

1-أنظمة سعر الصرف الثابتة: تحت هذه الأنظمة نستطيع تثبيت سعر صرف العملة إلى :

أ-عملة واحدة: تربط سعر صرف عملة البلد بعملة دولية قوية تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار والمكانة .

ب-سلة من العملات: ويتم ربط سعر صرف العملة بسلة من العملات قد تكون لعملات قوية أو عملات الشركاء التجاريين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة

ج-سعر الصرف الثابت المرن: في هذا النظام يتم المحافظة على ثبات العملة مع وجود هامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف مع تحديد مجال التقلب المسموح به .

2-نظام أسعار الصرف العائمة: تبنت العديد من الدول نظام الصرف المرن بدل الثابت ونظام الرقابة لتزايد المبادلات وحركة رؤوس الاموال فهو نظام قابل للتعديل تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها، ويمكن أن تميز بين¹⁰:

أ-التعويم الموجه أو المدار: يتميز التعويم المدار بإمكانية تدخل السلطات النقدية لتغيير اتجاه العرض والطلب على العملات الاجنبية من أجل التأثير على العملة المحلية لتحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال بيع العملة الوطنية زيادة عرضها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادرات أو شراء العملة من أجل الطلب عليها وارتفاع قيمتها من أجل منع خروج رؤوس الاموال.¹¹

¹⁰ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق.

¹¹ - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2007، ص68

ويمكن التمييز بين التعويم النظيف والذي تقوم السلطات النقدية في ظلّه بترك سعر الصرف يتحدد طبق القوى العرض والطلب في سوق الصرف الاجنبي ونشئ في ذات الوقت ما يعرف بأموال موازنة الصرف وذلك بتخصيص أرصدة كافية من الذهب والاحتياطات النقدية تسمح للسلطات النقدية أن تتدخل في سوق الصرف بائعة او مشتريه لحماية قيمة عملتها الخارجية.

3- التعويم النظيف: تترك السلطات النقدية سعر الصرف يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب ليبقى سعر الصرف خاضعا للسوق

4- نظام سعر الصرف المتعدد: له وجهين، فبالنسبة للنقد الأجنبي (البيع)، تلجأ السلطات النقدية لفرض سعر صرف مرتفع بالنسبة للواردات من أجل حماية الصناعة المحلية من المنافسة، كما يمكن لها أن ترفع من سعر صرف عملتها للتخفيف من عبئ ديوان الأجنبية أما من حيث شراء النقد الأجنبي يمكن للسلطات النقدية تبني سعر صرف منخفض من أجل تشجيع الصادرات، وللحصول على دخل يمكنها رفع سعر صرف عملتها لمشاركة الشركات الاجنبية المستغلة لموارد طبيعية كالبتروول نظرا لما تحققه هذه الشركات من أرباح.¹²

المبحث الثاني: أسواق أسعار الصرف

إن القيام بعمليات الاستيراد والتصدير يتطلب من الدولة الحصول على عملة متفق عليها لتسديد ما تم استرداه وفي التصدير العكس وهنا يلتقي الطلب على الصرف وعرضه وهو ما يجعلنا نتجه إلى سوق الصرف مكان المعاملات.

المطلب الأول: ماهية سوق الصرف

يضم هذا السوق جل المعاملات التي تستلزم تبادل العملات الدولية المختلفة وهو ليس محدد بمكان عكس السوق المالي، ويتم التعامل في هذه السوق عن طريق التلفون والفاكس داخل غرف التعامل في الصرف الاجنبي .
الفرع الأول: مفهوم سوق الصرف ووظائفه لسوق الصرف عدة تعاريف سنحاول التعرف على أهمها ومختلف وظائفها

أولا: مفهوم سوق الصرف: وأبرزها:

¹²- سمية موري، مرجع سابق

الفصل الثالث _____ سعر الصرف

تعريف 01: هو "الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي"¹³.

تعريف 02: كما أنه يعتبر "المكان الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينها وهو بذلك يساهم في تحديد أسعار العملات أي تحديد سعر الصرف".

وسوق الصرف الأجنبي نوع خاص من أسواق المال غير منظم يهدف فيه المتاجرون إلى تحقيق الربح عن طريق بيع وشراء العملات، كما أنه سوق لا مركزي ليس له مكان معين تتم فيه عمليات الشراء والبيع بل ترتبط هذه العمليات بين المستثمرين من خلال أجهزة الاتصال الحديثة كالكمبيوتر أو الهاتف أو الفاكس وغيرها... ما يعني أنك تستطيع التداول بغض النظر عن موقعك الجغرافي.

وتعمل هذه الأسواق 24 ساعة لمدة 5 أيام في الأسبوع، بداية من الشرق الأقصى وفيها طوكيو سنغافورة بلدان الخليج كسوق دبي، وفي بداية النهار الأسواق الأوروبية وأهمها سوق لندن، وفي الاخير أمريكا تفتتح أبواب مساء حتى الليل.

ثانيا: وظائف سوق الصرف: يقوم سوق الصرف بعدة وظائف نوجز أهمها فيما يلي

1-التغطية (hedging) كل شخص معرض لمخاطر تقلب الاسعار وبذلك فإن أي شخص يقوم باستلام أو دفع مبالغ بعملة أجنبية يتعرض إما لخطر دفعه أكثر أو تسلمه أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية، ويمكن تجنب هذا الخطر في الصرف الأجنبي من خلال عملية التغطية.

والتغطية هي "تفادي الخسارة الناجمة على تقلبات سعر الصرف بعد الاتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة معينة".

مثال: شركة كندية مدنية بمبلغ 1000 دولار لمصدر أمريكي يستحق الدفع بعد 3 شهور عند السعر الفوري 1 دولار=3.1 كاد، هنا وجب على الشركة الكندية دفع 1300 كاد للمصدر الأمريكي.

إذا ارتفع سعر الصرف الفوري بعد 3 شهور إلى 4.1 دولار يتوجب على هذه الشركة دفع 1400 كاد أي فارق 100 كاد قبل 3 شهور.

¹³ - Dominik salvador.economique.serie schaum.paris.1982.p119

وبواسطة التغطية يمكن للشركة الكندية اليوم شراء 1000 دولار بـ: 4.1 كاد للدولار الواحد لتتسلمها بعد 3 شهور مهما كان السعر السائد في ذلك الوقت متجنباً أي مخاطر في الصرف وقت التسديد .

2-تسوية المدفوعات الدولية في أسواق الصرف يتم تسوية معظم الحسابات الخاصة بالمبادلات التجارية سلعاً كانت الخدمات وكذلك التحويلات الرأسمالية كالقروض، كما يقوم التجار في هذه الأسواق بمبادلة عملتهم بعملة البلدان التي يقصدون أو عملات رائدة.

3-التحكيم (arbitrage) وهي القيام بشراء عملة ما رخيصة في مكان ما وبيعها في نفس الوقت في مكان آخر بشرط اختلاف الاسعار.

وهذه العملية تسمح بالتوازن من جديد في الاسواق المالية تحت غطاء الحرية التامة في تحويل العملات داخل الأسواق.

مثلاً: اليورو له سعر في أوروبا غير السعر في اليابان أو نيويورك فإذا كان سعره مرتفعاً في سوق باريس ومنخفضاً في سوق نيويورك في هذه الحالة تقوم عمليات التحكيم فيشتري الأشخاص الأورو في سوق نيويورك و يعيدون بيعه في باريس مما يسمح بتوحيد سعر الأورو في كل الأسواق وتسمح عملية التحكيم بالقضاء على التفاوت السعري للعملة أو على الأقل التقليل منه، ف شراء الأورو في سوق نيويورك لانخفاض سعره يزيد من الطلب عليه مما يرفع سعره ببعض الشيء، أما بيع الأورو في سوق باريس حيث يكون مرتفع يزيد العرض منه، وقد لا يزيد الطلب ومنه ينخفض سعر الإسترليني في باريس بعض الشيء ويقترب من الأسعار الأخرى، وبذلك تلعب عمليات التحكيم دوراً مهماً في معالجة جزء من الاختلافات الأماكن والاسواق ما يسمح بإعادة السوق إلى التوازن¹⁴ .

المضاربة: (spéculation) هي كذلك وسيلة يلجأ عليها للكسب مثل التحكيم لكن الفرق هو أن مكاسبها في الآجل وليس حالياً أي في المستقبل، عن طريق شراء العملة التي تنخفض أسعارها والاحتفاظ لبيعها في المستقبل عندما تتحقق توقعاتكم وقد لا تتحقق لذلك المضارب دوماً متفائل في توقعات السوق بالنسبة لمستقبل سعر عملة معينة ومضارب صعود، أما المتشائم فيطلق عليه، مضارب على الهبوط، إذن فعمليات المضاربة تسعى للاستفادة من اختلاف متوقع في قيمته داخل سوق واحد للصرف لكن مع اختلاف في الوقت بالتالي فهي تختلف عن التحكيم في النقاط التالية¹⁵:

¹⁴- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، ط 1996، ص 244

¹⁵- سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق.

أ-الوقت: المحكم يستفيد من الفرق في أسواق الصرف المختلفة في اللحظة ذات بينما المضارب في نفس السوق ولكن في وقت لاحق .

ب-درجة التأكد: يقوم المحكم بعمليات البيع والشراء بسعر معلن في أسواق الصرف، أما المضارب فهو على أساس التوقع يأمل أن تتحقق توقعاته في هذا المجال.

ج-تعدد الأسواق: تتم عملية التحكيم في أكثر من سوق واحد للصرف أما عمليات المضاربة تتم في سوق واحد للصرف .

اولا: أنواع سوق الصرف: هناك نوعين وهما :

1-الأسواق الفورية: تكون المعاملات على أساس سعر الصرف الحالي وتشتترط استلام ودفع الصرف الأجنبي في مدة يومين بعد اليوم الذي تتم فيه الصفقة، حيث تسمح هذه الفترة للمتعاملين بتسوية التزاماتكم المالية عبر حساباتكم المصرفية الدائنة والمدينة، وسعر الصرف هنا يسمى بالسعر الفوري.¹⁶

ومن ميزات سوق الصرف الفوري بتغير في تدفقات رؤوس الاموال بطريقة مستمرة خلال اليوم للاتقاء أوامر طلب وعرض العملات في السوق، فقد يتم طلب هذه العملات من قبل :

-المستثمرين الاجانب

-المقيمين والسياح المتوجهين للخارج

- المقترض للعملات الأجنبية

-مشتري السلع والخدمات التي تتطلب عملة أجنبية .

أما عرض العملات يكون من طرف :

-بائعي السلع والخدمات التي يتم تسديد ثمنها بعملات أجنبية .

-المقترضين للعملة الاجنبية - .

-المستثمرين الذين يحولون عملات الاجنبية المحصل عليها من خلال عمليات الاستثمار لعملات المحلية

-السياح والاجانب العائدين لبلدانهم.

¹⁶- سلمى دوحى، مرجع سابق.

الفصل الثالث _____ سعر الصرف

2- الأسواق الآجلة: هي الأسواق التي تحوي المعاملات الآجلة ويقصد بالمعاملات الآجلة بأن الاتفاق الحالي على بيع وشراء العملة الأجنبية والتسليم يكون في وقت لاحق، حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملات المتبادلة في وقت إجراء العقد، ويتضمن السوق عادة مجموعة من المهل المعمارية (300 يوم، 90 يوم، 60 يوم 180 يوم أو سنة)، وتسمح للعمليات الآجلة بتطبيق الأخطار الناجمة عن تقلبات سعر الصرف .

المطلب الثاني: العاملون في سوق الصرف

من أجل بيع أو شراء العملات الأجنبية وقبل التطرق هؤلاء الأعوان لابد من معرفة العملات الأكثر تداولاً في سوق الصرف.

أولاً: العملات الصعبة المتعامل بها:

تعتبر العملات الاتي ذكرها من أكثر العملات تداولاً في السوق وتنبع أهميتها من خلال الموازن الذي تلعبه في التجارة الدولية وتتمثل في:

1- الجنيه الإسترليني: sterling احتل الجنيه الإسترليني حتى الحرب العالمية الأولى مكانة الصدارة في تسوية المدفوعات الدولية، فما كان على الدول إلا أن تحصل على الذهب أو الإسترليني لتسديد التزامات الدولية وقد سمح هذا الوضع لإنجلترا من تحقيق تطور اقتصادي صناعي هائل وثقة عالمية ساعدتها على السيطرة على نظام التمويل والائتمان الدولي ومما ساعد في ذلك استثناء الإسترليني لقاعدة الذهب الدولية ووجود شبكة من المصارف العالمية بلندن تمكنت من تجميع المدخرات العالمية والتحكم في الائتمان الدولي وفي أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية تعرض الإسترليني لأزمات متعاقبة أثرت عليه كعملة ارتكازية وكوسيلة أساسية للدفع فتخلى عن مكانة الصدارة لصالح الدولار الأمريكي.

2- الدولار الأمريكي: dollar American: في سنة 1785 تم إقرار الدولار عملة نقدية رسمية في الولايات المتحدة الأمريكية وحدد مقداره بالنسبة للغرام من الذهب ب 6037.1 وبعد الحرب العالمية الثانية انفراد الدولار الأمريكي بالقيام بدور العملة الدولية بموجب اتفاقية بريتن وودز سنة 1944، استناداً لقيامه بدور المعادل لجميع العملات القابلة للتحويل في العالم نظراً لقابلية تحويله إلى الذهب على أساس سعر ثابت حسب نفس الاتفاقية وقد ساعدت عدة عوامل الدولار على احتلال هذه المكانة أهمها :

1- حاجة أوروبا إلى معدات أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة الإعمار.

2- إقرار مشروع مارشال سنة 1947 لإعادة بناء أوروبا مما ساهم في نمو الصادرات الأمريكية .

الفصل الثالث _____ سعر الصرف

3- بلغ الرصيد الذهبي الأمريكي سنة 1957 ما قيمته 23 مليار دولار ويستخدم حاليا الدولار في تسوية 51% في إطار السندات الدولية ويسيطر على 50 % من هيكل ديون الدول النامية و 6 % من احتياطات الدول من العملات الصعبة.

4- الأورو (Euro): اعتمدت بلجيكا، ألمانيا، فلندا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال وإسبانيا دخول الأورو رسميا في 01-01-1999 واستطاعت اليونان اللحاق بالمجموعة في 01-01-2002 بينما ظلت الدنمارك، السويد، المملكة المتحدة خارج المجموعة واعتبارا من 01-01-2002.

5- حقوق السحب الخاص (DTS):.

في سنة 1967 قام صندوق النقد الدولي يخلق أصول سائلة جديدة لسد حاجات التمتع الدولي من السيولة تسمى بحقوق السحب الخاصة وتعتبر حقوق السحب الخاصة عملة نقدية دولية تستخدم أساسا فيما بين 1 البنوك المركزية ببعضها البعض مباشرة أو فيما بينها وبين صندوق النقد الدولي .

فالدول الحائزة لهذه الوحدات لها الحق في الحصول على تسهيلات ائتمانية بعملات قابلة للتحويل من الدول الأعضاء في الصندوق، كما انها تتمتع بقوة إبراء في مجال المدفوعات على أن يدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل.

ويقوم صندوق النقد الدولي بعملية إصدار هذه الوحدات وفقا لسلة من العملات الرئيسية وهي: 2: الدولار الأمريكي، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، الفرنك الفرنسي، وتحدد قيمتها من قبل صندوق النقد الدولي .

ثانيا: الأعوان المتدخلون في سوق الصرف وهم الأعوان الناشطون في السوق من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية وهم :

1- البنوك التجارية: مهمة البنوك التجارية في سوق الصرف تنفيذ أوامر عملائها أو لحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يقومون بجمع أوامر الزبائن ويقومون بالمقاسات وعلمهم بمعطيات العرض والطلب العملات الصعبة عن طريق وسائلهم الخاصة التي تضمن لهم آخر الأسعار المعمول بها بين البنوك في مختلف الاسواق المالية وتتمثل مهمة أعوان الصرف في معالجة الأوامر للحصول على أفضل سعر لتحقيق مكاسب لصالحهم

- 2- البنوك المركزية: تظهر مهمة البنك المركزي في سوق الصرف عندما يقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية فهو يقوم بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية، إضافة إلى تنفيذه لأوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة في التعاملات في العملة، ويكون هذا التدخل من قبله عادة حماية لمركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى.
- 3- سماسرة الصرف: يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الأجنبية لصالح عدة بنوك أو متعاملون آخرين كما يقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء دون الكشف عن أسماء والمؤسسات البائعة أو المشتري لهذه العملة¹⁷.
- 4- المؤسسات التجارية والصناعية: تطلب هذه المؤسسات العملات الصعبة من أجل إتمام عمليات الاستيراد التي تمثل نشاطها الأساسي وغالبا ما تلجأ هذه المؤسسات للبنوك التجارية أو بيوت السمسرة للقيام بهذه العملية نظرا لتوفر عنصر الخبرة لهؤلاء الأعوان العاملين بصورة دائمة في سوق الصرف.
- 5- شركات الاستثمار: تعتبر شركات الاستثمار ذات أهمية في سوق الصرف بالرغم من توظيفها لنسب صغيرة من مواردها المالية في أصول أجنبية إلا أن هذه الموارد لها حجم كبير ففي سنة 1991 قامت 200 شركة استثمار بتوظيف 600 مليار دولار في أصول أجنبية.

المطلب الثالث: المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي

تأخذ العديد من المعاملات مجراها في سوق الصرف الأجنبي ويمكن التمييز بين :

أولاً: عمليات الصرف الفورية والآجلة

- 1- عمليات الصرف الفورية: تشكل هذه العمليات الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف الأجنبي ويمثل سعر الصرف الفوري الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي، فإذا تم الاتفاق على عقد صفقة نقد أجنبي بسعر صرف محدد فإن الأطراف المعنية عليها تحديد مكان التسليم وتاريخه، فإذا لم يحدد تاريخ التسليم تؤخذ أسعار البيع والشراء على أنها فورية ويتم تسوية العملة بعد يومين من تاريخ إبرامها .
- 2- عمليات الصرف الآجلة: تتضمن هذه العمليات عقد صفقات لاستبدال عملة ما مقابل عملة أخرى في تاريخ مستقبلي على أساس سعر صرف أجل يتفق عليه بين الطرفين وسعر الصرف الأجل للعملة هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخه.

¹⁷- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص108.

التسليم ومبالغ العمليتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة، وقد تنامت أهمية عمليات الصرف الأجل في سوق الصرف الأجنبي لتجنب تقلبات أسعار صرف العملات.

ثانيا: عمليات أخرى: نميز بين :

عمليات العقود المستقبلية: هي عقود قانونية ملزمة لكميات نمطية من العملة بسعر محدد في وقت إبرام العقد على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق في المستقبل. وبدأ الإتجار في الصرف الأجنبي المستقبلي في سنة 1972 من قبل صندوق النقد الدولي ويتم الإتجار في العملات التالية فقط وهي: الين الياباني، المارك الألماني، الدولار الكندي، الجنيه الإسترليني الفرنك السويسري، الدولار الأسترالي¹⁸.

عمليات المبادلة: تتضمن عملية المبادلة شراء وبيع عملة على أساس التسليم الآني وبالسعر الآني وإعادة بيعها² أو شرائها في نفس الوقت على أساس التسليم الأجل بسعر تسليم أجل¹⁹.

مثال: في 2000/01/02 تم عقد صفقة بيع فوري لمليون أورو مقابل 2 مليون جنيه إسترليني سعر 2 جنيه إسترليني مقابل أورو واحد، وإعادة شرائها في نفس الوقت بسعر 10.2 جنيه للأورو الواحد على أن يكون التسليم بعد 3 أشهر ويسمى الفرق بين سعري.

3- خيارات العملات: الخيار هو عقد قانوني يعطي حامله الحق في شراء أو بيع عملات بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بثلاث أشهر، وأهم ما يميز هذه الخيارات هو أن الطرف المشتري في العقد له الحق في الاختيار بين إتمام العملية أي تنفيذ مضمون العقد واستلام العملات بالسعر المتفق عليه، أو التخلي عن العملية مقابل علاوة غير قابلة للرد يدفعها المشتري للبائع مقدما عند التعاقد. الشراء والبيع بسعر المبادلة²⁰.

وبالتالي فهي عقود غير ملزمة وتنقسم الخيارات إلى:

- أ- خيار الشراء: OPTION CALL يقصد به خيار المشتري في شراء مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد في تاريخ محدد أو خلال فترة زمنية معينة
- ب- خيار البيع: OPTION PUT وهو خيار البائع في بيع مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد في تاريخ محدد أو خلال فترة زمنية معينة.

¹⁸- محمد الغزالي عيسى، مرجع سابق، 2005، ص 176

¹⁹- موسى سعيد، مرجع سابق، ص 128

²⁰ - Michel jura. Techniques financier international. Edition dunod.paris 2003 .83

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لسعر الصرف

أرادت هذه النظريات تبين كيفية تحديد أسعار الصرف و يمكن عرضها كما يلي:

اولا: النظريات النقدية: تتمثل هذه النظريات في :

1-نظرية تعادل القوة الشرائية إن فكرة الأساسية لنظرية تعادل القوة الشرائية اقترحت في كتابات الاقتصاديين ولتي وريكاردو في العشرة الأخيرة منذ القرن 19 والتي قام بتطويرها بعد ذلك الاقتصادي السويدي «جوستاف كاسل» سنة 1920²¹.

تنطلق هذه النظرية من فكرة مفادها أن الصرف الخارجي محكوم بالأسعار الداخلية وأن صرف عملة بلد ما بعملة بلد آخر يتحدد بمستويات الأسعار في البلدين، بحيث يؤدي إلى تعادل قوتي الشراء لكل عملة أي قولها إلى تغير القوة الشرائية المحلية بينما لا تؤثر تغيرات سعر الصرف في القوة الشرائية المحلية، أي أن العلاقة السببية هي تغير القوة الشرائية وما يترتب عليها من تغير في سعر الصرف وتقوم هذه النظرية على الفروض التالية :

● حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظام مراقبة

● عدم وجود تكاليف نقل أو أية قيود على حرية التجارة الدولية .

● عدم حدوث تغيرات هيكلية كالحروب في الدول الشريكة تجاريا تنعكس على قوى العرض والطلب²² .

هذه النظرية تعتبر أن سعر الصرف التوازني لعمليتين هو السعر الذي يساوي بين القوة الشرائية لهما، أي أن سعر الصرف الذي يؤدي إلى تحويل قدر من العملة الوطنية إلى قدر من العملة الأجنبية ينبغي أن يسمح بشراء نفس القدر من السلع والخدمات في الدولتين، أو بمعنى آخر أن القوة الشرائية للنقود وإذا ما تم التعبير عنها بعملات مختلفة ينبغي ألا تتغير من دولة إلى أخرى²³، وأي تغيير في سعر الصرف راجع بالضرورة إلى تغير القوة الشرائية داخل كل دولة أي تغير في مستوى الائتمان السائدة في كل منهما .

مثال :سلة من السلع تكلف 1000 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية و 1000 كاد في كندا سعر الصرف هو 1 دولار = 100 كاد، إذا كان التبادل حرا سيقبل الأمريكيون على شراء السلع من الولايات المتحدة لأن

²¹- عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة، مصر، ص96.

²²- يمينة درقال، مرجع سابق، ص 50

²³- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص165.

الفصل الثالث _____ سعر الصرف

للدولار الأمريكي، ويترتب عن ذلك انخفاض القيمة الخارجية للدولار إلى الحد الذي تتساوى عنده الأسعار في البلدين إذا افترضنا أن الأسعار ارتفعت في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 100 % بينما ارتفعت في كندا بنسبة 80 % أما سعر الصرف الذي يمثل توازياً في السابق هو 1 دولار = 100 بنيوس ومنه سعر الصرف الجديد للدولار مقابل كاد هو:

الرقم القياسي للأسعار في و م أ

سعر الصرف الجديد = _____ × سعر صرف قديم

الرقم القياسي للأسعار في كندا

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد :

1- فكرة الأرقام القياسية لا تخلو من صعوبات نظرية وعلمية ومن الصعب الارتكاز إلى أساس مقبول لتكوين الأرقام القياسية .

2- لا يمكن لهذه النظرية حساب حد تكافؤ عن طريق قسمة مستويات الأسعار في أحد البلدين على مستويات الأسعار في البلد الآخر نظراً لوجود بعض السلع لا تدخل ضمن نطاق التبادل الخارجي وتدخل في حساب عند تركيب الأرقام القياسية .

3- لا تعطي نظرية تعادل القوة الشرائية أهمية لتحويلات الفوائد والأرباح وانتقال رؤوس الأموال إلا في نطاق ضيق.

4- تفترض لأن التغير في سعر الصرف يكون ناجماً فقط عن التغير في القوة الشرائية للنقود، أما التغير في أذواق المستهلكين وظهور وسلع بديلة فليس له اعتبار في تحديد سعر الصرف.²⁴

5- تنطبق هذه النظرية على الأمر الطويل أكثر من الأمد القصير.²⁵

6- تعتبر هذه النظرية أن العملات تطلب فقط لشراء السلع والخدمات غير أن الرغبة في الحصول على العملة يكون أحياناً لأغراض أخرى كالسياحة.

²⁴- زينب حسن عوض، مرجع سابق، ص 142 .

²⁵- سلمى دوحى، مرجع سابق، ص 167

2- نظرية تعادل أسعار الفائدة قام بصياغة هذه النظرية كيرت عام 1923، وقد وضع في تصوره الهدف الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال في تحديد سعر الصرف فهي تربط تغيرات سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف العملات²⁶.

وترى هذه النظرية أن ارتفاع سعر الفائدة في دولة ما مقارنة بالدول الأخرى يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في هذه الدولة دف الحصول على أرباح مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية.

وحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في الدول أين معدلات الفائدة أكبر من تلك السائدة في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في الدول أين معدلات الفائدة أكبر من تلك السائدة في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الأجل.

نظرية كمية النقود تفسر هذه النظرية التغيرات في سعر الصرف بناء على كمية النقود فزيادة الكتلة النقدية في بلد ما يؤدي إلى زيادة الأسعار في هذا البلد وكنتيجة لذلك فإن صادراته ستقل في مقابل ارتفاع في الواردات بسبب ارتفاع مستويات أسعار السلع والخدمات فيه مقارنة بالبلاد الأخرى ما يعني الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية وهذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية أي انخفاض سعر صرف العملة المحلية.²⁷

ثانيا: نظرية الأرصدة

يمثل طرف الإيرادات في ميزان المدفوعات طلبا على العملة الوطنية بالعملات الأجنبية في حين يمثل جانب المدفوعات عرضا للعملة الوطنية طلبا للعملات الأجنبية وترى هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغير.

فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات لدولة ما موجيا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية.

²⁶- خلف حسن فليمح، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الميراء، عمان، 2001، ص251

²⁷- سمية موري، مرجع سابق، ص170

أما إذا كان ميزان المدفوعات في حالة توازن ما يعني حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية.

ثالثا: نظرية الإنتاجية

تعتبر هذه النظرية أن سعر صرف عملة دولة ما يتحدد على أساس كفاءة وقدرة جهازها الإنتاجي فالزيادة في عملية الإنتاج سواء كان إنتاجا صناعيا أو زراعيا يرفع من مستويات المعيشة وزيادة إنتاجية تؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي القيمة الخارجية للعملة المحلية والعكس صحيح .

ان ارتفاع مستوى الإنتاجية في دولة ما يؤدي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة بغرض الاستثمار في عمليات الإنتاج إضافة إلى زيادة الطلب على عملة هذا البلد وبالتالي ارتفاع سعر صرف هذه العملة مقابل العملات الأجنبية.

فإذا تدخلت الحكومات في تحديد أسعار الصرف يصبح الاعتماد على هذه النظرية في تحديد سعر الصرف خاطئ مثل ما حدث في ألمانيا سنة 1924 حيث كان إنتاجها نتيجة لظروف الحرب والقيود المفروضة منخفضا وكانت القيمة الخارجية للمارك مقدرة أكثر من قيمتها الحقيقية، ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الألمانية وصعوبة التصدير مقابل ارتفاع الواردات وقد تستطيع إصلاح شؤونها الاقتصادية عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة فتقبل الدول الأخرى على شراء سلعها مما يساعدها في تحقيق التوازن النقدي والاقتصادي.

خاتمة الفصل

إن اسعار الصرف عنصر هام يساعد ويساهم في تطوير التجارة الخارجية فهي وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف الدول من خلال توسيع الصادرات والواردات وسعر الصرف أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال قوى العرض والطلب عليه داخل سوق الصرف هذا الاخير وبآلياته ومتعالميه زاد من فعالية المعاملات (صادرات وواردات)

ولقد تنوعت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف حسب أنظمتها ومختلف العوامل المؤثرة فيه التي قد تسبب خسائر وجب التصدي لها عن طريق تقنيات .

وبمعرفة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه ومختلف أنظمتها أدركنا مساهمة سعر الصرف في تطوير التجارة الدولية.